تأثير الشمول المالي علي التنمية المستدامة دراسة ميدانية بالتطبيق علي البنوك التجارية في مصر

اسلام عاطف أحمد الأطروش
باحث دكتوراه- كلية الدراسات العليا فى الادارة - الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى- مصر

تحت اشراف

محمد عبد السلام راغب
استاذ إدارة الأعمال،كلية الإدارة والتكنولوجيا - الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى-مصر

وائل مصطفى
استاذ مساعد الاستثمار والتمويل ، كليه العلوم الماليه والاداريه - جامعة فاروس -مصر

منن عتاب
مدرس في قسم التمويل والمحاسبة، كلية الإدارة والتكنولوجيا -الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى-مصر

الملخص :

يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية في استراتيجية التنمية المستدامة: "رؤية مصر ٢٠٣٠" نظرا لتأثيره على تحسين فرص النمو الشامل والحفاظ على الاستقرار المالي والاجتماعي، بما يساهم في تحقيق هدف "الاقتصاد التنافسي والمتنوع"، حيث تسعي الدولة من خلال الشمول المالي إلى زيادة مرونة الاقتصاد وقدرته التنافسية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز ريادة الأعمال. لذا هدفت الدراسة الحالية الى قياس تأثير الشمول المالى على محاور التنمية المستدامة (البيئية-الأقتصادية-الاجتماعية)،بالتطبيق على قطاع البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية،حيث تم استخدام المنهج الوصفى الكمى من خلال توزيع قائمة استقصاء على عينة (٣٢٠) من موظفى ومديرى العلاقات العامة وخدمة العملاء بالبنوك ،وكانت العينة النهائية بعد استبعاد الاستمارات غير صالحة (٢٦٠) مفردة،وقد تم تحليل

الاستجابات التى تم الحصول عليها احصائياً باستخدام برنامج spss26،وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوى ذو دلالة احصائية للشمول المالى على التنمية المستدامة بابعادها ،كما اوصت الدراسة بعد توصيات ،واتجاهات بحوث مستقبلية .

الكلمات الدالة: الشمول المالى،التنمية المستدامة،القطاع المصرفى

The impact of financial inclusion on sustainable development, a field study applied to commercial banks in Egypt

Abstract

Financial inclusion is considered one of the main pillars of the sustainable development strategy: "Egypt Vision 2030" due to its impact on improving opportunities for comprehensive growth and maintaining financial and social stability, which contributes to achieving the goal of "competitive and diversified economy", as the state seeks through financial inclusion to increase the flexibility and competitiveness of the economy, improve the business environment, and enhance entrepreneurship. Therefore, the current study aimed to measure the impact of financial inclusion on the axes of sustainable development (environmental-economic-social), by applying it to the commercial banking sector in the Arab Republic of Egypt, where the descriptive quantitative approach was used by distributing a survey list to a sample (320) of employees and managers of public relations and customer service in banks, and the final sample after excluding invalid forms was (260) individuals, and the responses obtained were statistically analyzed using the SPSS26 program, and the results of

the study concluded that there is a significant statistical impact of financial inclusion on sustainable development in its dimensions, as the study recommended some recommendations and directions for future research.

Keywords: Financial inclusion, sustainable development, banking sector

(١) المقدمة :

تطور دور القطاع المالى بدرجة متزايدة حتى اصبح يلعب دورا محوريا فى نمو اقتصاديات الدول،وقد حظى الشمول المالى فى السنوات القليلة الماضية باهتمام متزايد من صناع القرار فى جميع انحاء العالم ،حيث تطورت الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية المقدمة بسلاعة مذهلة وازداد استخدامها.(عليان والشرفا،٢٠٢٠)

اصبح الشمول المالي هدفاً مهماً كألية تساعد في تعزيز الاستقرار المالي ، إذ تكاتفت الجهود حول الشمول المالي علي الصعيد العالمي ، فقد بات يشكل تحدياً كبيراً منذ العقد الماضي لأهميته القصوى في تحقيق الاستقرار والرفع من معادلات النمو الشامل ، فيعد الشمول المالي من الوسائل التي تساعد من الحد من الفقر ، لكونه يساعد الأفراد علي تدويل احتياجاتهم الاستثمارية ويسمح لهم بتحويل مدخراتهم ، وبالتالي توسيع رقعة الاستهلاك والتخفيف من حدة الصدمات مما يدعم الاستقرار المالي والذي بدوره يعتبر من التحديات التي تواجه القطاع المالي ، من اجل ضمان استقرار النظام المالي ككل (بن عيني ، ٢٠٢٢)

حيث يؤدي الشمول المالي دوراً محورياً في دعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وزيادة مستوياته ، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والاستقرار المالي للبلاد (حسني ، ٢٠٢٢). بالإضافة إلي ذلك ، فقد حذي الشمول المالي ، باهتمام متزايد نتيجة لقدراته علي المساهمة في التنمية الاقتصادية المالية بالإضافة إلي تعزيز النمو والمساواة في الدخل. (Yoshino & Morgan , 2018)

ظهرت أهمية الشمول المالي لمواجهة الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد - ١٩؛ حيث إن الإجراءات الاحترازية والحظر المنزلي أظهر أهمية الحصول على حساب بنكي لاستخدام المعاملات البنكية الإلكترونية في إتمام المعاملات والتسويات المالية من خلال استخدام الخدمات البنكية الإلكترونية والكروت البنكية بمختلف أنواعها.(عبد الرحمن،٢٠٢١)

تعتبر التنمية المستدامة من أهم الاهداف المشتركة بين الدول على مستوى العالم ،وهى تتركز اليوم بشكل متزايد على أهداف الامم المتحدةللتنمية المستدامة (UN SDGs)،وتتناول أهداف التنمية المستدامة بعض التحديات مثل القضاء على الفقر،خلق فرص العمل، وتعميق النمو الاقتصادى،إلى تحسين المساواة بين الجنسين،بغرض خلق مستقبل أفضل وأكثر استدامة .ومع ذلك ،سيكون تحقيق أهداف التنمية المستدمامة أكثر صعوبة دون اشراك الناس فى النظام المصرفى والمالى.(دبوش وبيرى،٢٠٢٢)

وعلى منهاج التنمية المستدامة،يحتل الشمول المالى مركز اهتمام السياسة العالمية الحالية،مدعما من عدة هيئات دولية ذات صلة أهمها:مجموعة العشرين،البنك الدولى ومنظمات التنمية الكبرى،فمع تقدم المدفوعات والخدمات الرقمية اليوم من المهم النظر فى إمكانيات الاستفادة من الشمول المالى لتحقيق بعض هذه الاهداف ،وذلك لان الوصول إلى التمويل وكونها جزءا من النظام المصرفى والمالى هو خطوة عملاقة نحو التنمية الاقتصادية. وبالتالي فإنه يمكن أن تلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

- **ما أثر ابعاد الشمول المالى على التنمية المستدامة بالتطبيق على العاملين بقطاع البنوك بجمهورية مصر العربية ؟**

لذا هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على أثر ممارسات الشمول المالى على ابعاد التنمية المستدامة فى قطاع المصارف من وجهة نظر العاملين .

- التعرف على مستوى ممارسات الشمول المالى المطبقة من وجهة نظر العاملين.
- التعرف على مستوى تطبيق أبعاد التنمية المستدامة فى البنوك من وجهة نظر العاملين.
- الخروج بتوصيات عملية تساعد الممارسين فى المجال ومتخذى القرار على دعم الشمول المالى والاستدامة التنظيمية فى قطاع البنوك. حيث تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية مما يلي:

من خلال استطلاع وعرض الدراسات السابقة التى تناولت اثر الشمول المالى على التنمية المستدامة ،وجد قلة فى الدراسات السابقة الذى تناولت اثر الشمول المالى على التنمية المستدامة بجوانبها (الاقتصادى-الاجتماعى-البيئى) حيث اغلب الدراسات العربية والاجنبية ركزت على الجانب الاقتصادى ،لذا تعتبر هذه الدراسة اضافة لقاعدة ابحاث الشمول المالى من خلال تقصى اثرها على ابعاد التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية .وأيضا سوف تساعد هذه الدراسة متخذى القرار فى القطاع المصرفى على فهم تحديات ومعوقات الشمول المالى فى جمهورية مصر العربية ،وكيفية حلها من خلال الخروج بتوصيات عمليات تدعم الشمول المالى.مما بدوره ينعكس على دعم اهداف الاستدامة التنظيمية رؤية مصر ٢٠٣٠.

(٢) الاطار النظرى للدراسة

٥-١الشمول المالى Financial Inclusion

٥-١-١ تعريف الشمول المالى

يقصد بالشمول المالي إتاحة كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أو أفراد وتشجيع تلك الفئات وخاصة المهمشة منها على إدارة أموالها ومدخراتها بشكل سليم عن طريق القنوات الرسمية حتى لا يتم لجؤهم للقنوات الغير رسمية والتي لا تخضع لأي من جهات الرقابة أو الاشراف، وكذلك الابتكار والتنوع في الخدمات والمنتجات المالية بشكل ملائم وبأسعار مقبولة من قبل العملاء، بل والوصول الى ضمان الاستخدام الأمثل للخدمات والمنتجات والتحقق من جودتها

والعمل على حماية حقوق المواطنين من الخدمات المالية Chitimira & (Warikandwa,2023).

كما يعرف مركز (CFI) الشمول المالي على النحول التالي :

١- الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية بما في ذلك الائتمان والادخار والتأمين والمدفوعات.

٢- أن يتم تقديمها بجودة مناسبة وبأسعار مقبولة بشرط كرامة وحماية العملاء.

٣- كل فرد يستطيع استخدام الخدمات المالية المستبعدة والمحروم منها الافراد وخاصة الاهتمام بالريف والمعوقين والنساء بالاضافة الى مجموعات أخرى استبعدت في كثير من الاحيان.

٤- الفترة المالية للعملاء: يتم توعية العملاء بحيث يكونوا قادرين على اتخاذ القرارات المالية.

٥- من خلال سوق متنوع تنافسي: نطاق واسع من مقدمي الخدمات المصرفية، وبنية تحتية مالية قوية وكذلك اطار تنظيمي للعمليات المصرفية.(Ozili، ٢٠٢١)

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن للباحث ملاحظة عدة محاور أساسية يرتكز عليها الشمول المالي وهي:

١- الحصول على المنتجات والخدمات المالية الرسمية وقريبة والقدرة على تحمل تكاليفها.

٢- القدرة المالية وهي إدارة الاموال بشكل فعال والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية.

٣- استخدام المنتجات والخدمات المالية أي الانتظام ومدة الاستخدام.

٤- جودة الخدمات والمنتجات المالية : الخدمات مصممة لاحتياجات العملاء وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع.

٥- التنظيم والرقابة الفعالتين بغرض تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

٥-١-٢ اهمية الشمول المالي.

تعتمد العديد من الدول على الشمول المالي في تحقيق أهدافها المالية والاقتصادية، حيث يساهم الشمول المالي في النمو الاقتصادي بسبب ازدياد الكفاءة المالية، ويساهم في تحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم، وبالاضافه الى ذلك يساهم الشمول المالي ايضاً في وضع استراتيجية قوية بسبب التحديات الكبيرة للجهات الرقابية التي تمت جراء التطورات إذ تمثلت في كيفية الموائمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد، اما الاستبعاد المالي فإنه يؤدي الى الانخفاض العام في الادخار والاستثمار، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم، وعدم القدرة على تحمل تكاليف وعدم توافر المنتجات المالية، كما انه يؤدي الى انخفاض الوعي المصرفي لدى المواطنين، وانتشار الفساد والجريمة والقتل والفقر وزيادة معدلاتها، وكما يؤدي الى ائتمان ذي تكلفة باهظة من مصادر غير رسمية والسبب في هذا عدم امكانية الوصول الى حساب مصرفي او تسهيلات تحويل، وغياب الحساب المصرفي يؤدي الى تهديد الأمن، ويؤدي ايضاً الى تراجع مشاريع القطاع الخاص وتراجع النمو الاقتصادي حيث يؤدي الاستبعاد المالي الى ضعف الانظمة المالية والمصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي السريع. (Lee, 2021)

٥-١-٣ أهداف الشمول المالي

لم يعد الشمول المالي موضوع هامشي بل أصبح محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية، كما يشغل جزء هام من التفكير السائد في التنمية الاقتصادية، لذا فإن الشمول المالي يعد ركن حيوي في التنمية الاقتصادية حيث يحقق ما يلي : (Williams, 2024)

١- أحد محركات التنمية الاقتصادية

٢- تشجيع الاستقرار المالي والاجتماعي

٣- دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر التي تساهم في الناتج المحلي الاجمالي.

٤- تحسين الظروف المعيشية للأسر الفقيرة، ويعد أداة حيوية لمحاربة الفقر.
٥- دعم الوساطة المالية ومن ثم العمل على تحسين توزيع الدخل (Thomas & Hedrick-Wong, 2019).
٦- تعزيز لتنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع خدماتها ومنتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء.
٧- العمل على ادخال الافراد والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة داخل القطاع المالي الرسمي، مع العمل على تقنين القطاعات الغير رسمية.
٨- المساهمة في خلق فرص تدعم النمو الاقتصادي، ويرى الباحث أنه مع ازدياد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي والعمل ضمن اليات موحدة ومشتركة وخلق العديد من التحالفات بين المؤسسات والهيئات المالية العالمية للتنسيق والعمل، تزداد المنافع القادمة من الشمول المالي وبالتالي ضرورة بناء نظام مالي شامل للوصول الى كافة العملاء في ضوء مجموعة من الاجراءات والضوابط تتمثل في : (رفع مستوى جودة الخدمات لخدمة أكبر قدر من العملاء خاصة محدودي الدخل، تخفيض التكلفة على كافة المعاملات والرسوم المالية لتوسيع قاعدة العملاء). Chen & Yuan, 2021).))

٥-١-٤ أبعاد الشمول المالي

تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة الى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء واتفق قادة مجموعة العشرين G20 مع توصية الشراكة العالمية GPFI من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني(Rodriguez et al., 2022) :

١- الوصول الي الخدمات المالية

يشير بُعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على توافر / استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي وذلك من خلال مؤشرات معينة مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، والفروع وأجهزة الصراف الآلي الخ، إلى أن هذه المؤشرات هي مؤشرات تقليدية لقياس الوصول للخدمات المالية وهي غير وافية حاليا، فالتكنولوجيا الجديدة التي تم اعتمادها في القطاع المصرفي تتجاوز الوصول المصرفي التقليدي الذي يقاس بعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي، فتتيح التطورات المصرفية الجديدة استخدام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والانترنت وهو باب جديد للخدمات المالية الرسمية التي يتم استخدامها في ظروف معينة كالتغلب على عائق المسافة للوصول الى الخدمات المالية، كما تلعب المراسلات المصرفية أيضاً دوراً هاماً في تحسين مشكلة الوصول للخدمات المصرفية حيث أن التكنولوجيا والمراسلات المصرفية أدت الى اتساعا كبيرا لفرص الوصول المادي للخدمات المالية. (Clarke، ٢٠٢٤)

٢- استخدام الخدمات المالية

يشير بُعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ولتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ولتقييم مدى استخدام الخدمات المالية الرسمية هناك ثلاث مؤشرات مختلفة وهي: امتلاك خدمة مالية واحدة على الاقل، الاحتفاظ بالمدخرات والقروض من مؤسسة مالية رسمية بالإضافة الي الاستفادة من البيانات المالية العالمية لقياس الشمول المالي. (Clarke، ٢٠٢٤)

كما يمكن اضافة مؤشر اخر لمعرفة مدى استخدام الافراد لخدمة مالية رسمية واحدة على الاقل من خلال معرفة الافراد الذين لديهم حساب بنكي، والافراد الذين يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول ولكن ليس لديهم حساب،

والافراد الذين لديهم بطاقة ائتمان أو خصم وليس لديهم حساب بالإضافة الى أن يتم الاخذ بالاعتبار الافراد الذين أفادوا بعدم وجود حساب مصرفي بسبب وجود شخص آخر لديه حساب مصرفي بالفعل. وهذا السبب يحدد الافراد الذين يستخدمون الخدمات المالية بشكل غير مباشر، وتمثل مؤشرات القروض والادخار نسبة البالغين الذين يدخرون ولديهم قروض بمؤسسات مالية رسمية على التوالي

٣- جودة الخدمات المالية

يشير إلى مدى ملائمة الخدمة أو المنتج المالي باحتياجات ونمط حياة المستهلك ، وتعد الجودة بُعدا غير واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة الى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة الى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

وفي سياق ذلك يخلص الباحث، أن تطوير المؤشرات لقياس أبعاد جودة الشمول المالي على انه تحد مهم وعلى مدى الخمسة عشر سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي الى جدول اعمال البلدان النامية، حيث كان الاستبعاد المالي منتشراً بشكل تطلب تحسين الوصول للخدمات المالية، حيث ان عدم الوصول الى الخدمات المالية لا يزال يمثل مشكلة وذلك باختلاف حسب البلد ونوع الخدمة المالية، ومع ذلك فإن الكفاح من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحدياً بحد ذاته حيث يتطلبمن المهتمين وذي العلاقة دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ الاجراءات بالاستناد الى الادلة الواضحة فيما يتعلق بجودة الخدمات المالية المقدمة. (Clarke، ٢٠٢٤)

٥-٢ التنمية المستدامة

٥-٢-١ مفهوم التنمية المستدامة :

حددت دراسة (Griggs، ٢٠٢٠) أن مفهوم التنمية المستدامة تتنوع معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية، والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن

فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستديمة نوع من الغموض، حيث أصبح مفهوم التنمية المستديمة واسع التداول ومتعدد المعاني، فقد عرفته دراسة بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص في استخدام الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، حيث أوضحت دراسة ان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي، وأن التنمية المستدامة تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة، وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى.

ولقد توصلت دراسة (et Acostaet al، ٢٠٢٠) إلى تعريف التنمية المستدامة بأنها هي العملية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر بهدف تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار القدرة الاستيعابية للبيئة المحيطة حيث ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة هامة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو الأساس الصلب للتنمية بجميع جوانبها، فهذا النوع من التنمية هو الذي يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة، حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة.

و من هنا فالتنمية المستدامة تستلزم تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية بحيث تبدأ من الفرد وتنتهي بالعالم مرورا بالمجتمع، ومن الملاحظ أن البعض يتعامل مع التنمية المستدامة كاتجاه جديد، يتناسب واهتمامات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل مختلف عن النموذج الصناعي الرأسمالي، وربما أسلوب لإصلاح أخطاء وعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة.

ويلاحظ الباحث أيضاً أن الإنسان هو محور التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم ومحاربة البطالة، وهناك اعتراف اليوم بالتنمية البشرية على اعتبار أنها حجر أساسي

للتنمية الاقتصادية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، و أن لا يكون له تأثير جانبي على الأنظمة السابقة، وفي جوهرها ترتكز على النقاط التالية :
أ- التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد
ب- المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة
ج- السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

٥-٢-٢ متطلبات التنمية المستدامة:

تعد متطلبات تطبيق فلسفة التنمية المستدامة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأي منظمة تسعى نحو تطبيق هذه الفلسفة، كونها توفر مناخاً ملائماً لاستقبال هذه الفلسفة وتطبيقها بشكل ناجح في المنظمة، فهي تعد بمثابة المرتكزات والأعمدة الأساسية لهذا التطبيق، وأن عدم توفيرها أو حدوث أي خلل في توفيرها سيؤثر سلباً في نجاح التطبيق، حيث أظهرت دراسة (Biermann، ٢٠٢٠) انه لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية:
أ- نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.
ب- نظام اقتصادي : يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.
ج- نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
د- نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
ه- نظام تكنولوجي: يمكن من البحث و إيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
و- نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
ز- نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي .
ح- نظام ثقافي : يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

٥-٢-٢ أهداف التنمية المستدامة

أشارت دراسة (Bosselmann، ٢٠٢٠) الى أن التنمية المستدامة تسعى إلى جملة من الأهداف جاءت من خلال النقاط التالية:

أ- أن التنمية المستدامة عملية واعية – معقدة – طويلة الأمد – شاملة- ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية –الاجتماعية – السياسية – الثقافية

ب- مهما كانت غاية الإنسان، إلا انه يجب أن يحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فان هدفه يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البني التحتية والفوقية، دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة

ج- هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات أحسن توظيف لها في جميع الميادين

د- نموذج يحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

٥-٢-٣ أبعاد التنمية المستدامة

أ- البعد البيئي:

يوضح هذا البعد الاستراتجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات، واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلي عصر الصناعات النظيفة.

ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

١- تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة

٢- إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها

٣- التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة

٤- إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، وإلزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم
٥- إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع
٦- تشجيع الإنتاج النظيف بيئيا، من خلال آليات السوق والسياسة الضرائبية.

وفي هذا السياق فقد ذكرت دراسة (Breitmeier et al ، ٢٠٢٠) أنه من المفيد إلقاء الضوء على مفهوم المشاريع البيئية: وهي تلك التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وهناك من يرى بأنها المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف، أما إذا كان المشروع اقتصاديا، فإننا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية و تعني: " دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة، بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، أو تعظيم التأثيرات الايجابية، وظبقا لما جاء بدراسة (Chen، ٢٠٢٠) يمكن اختصار أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي وهي:
١- النظم الايكولوجية
٢- الطاقة
٣- التنوع البيولوجي
٤- الإنتاجية البيولوجية
٥- القدرة على التكيف
٦- الإعلام والثقافة للجميع
٧- الصناعة النظيفة.

ب - البعد الاقتصادي

وقد اشارت دراسة (Darnhofer، ٢٠٢٠) الى أن مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لدول الشمال الصناعية هي السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في

الاستهلاك والإنتاج والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة فإن وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة، تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

على الصعيد الإنساني والاجتماعي أظهرت دراسة (Folke، ٢٠٢١) ان التنمية المستدامة، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية، ومن هنا فالبعد الاجتماعي يسوقنا إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

١- المساواة في التوزيع
٢- الحراك الاجتماعي
٣- المشاركة الشعبية
٤- التنوع الثقافي
٥- استدامة المؤسسات
٦- نمو وتوزيع السكان
٧- الصحة والتعليم ومحاربة البطالة

ج - البعد التكنولوجي

وتؤكد دراسة (Geng، ٢٠٢٠) أن الموارد الطبيعية تعتبر القاسم المشترك لهذه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، أي أن التنمية لكي تكون مستديمة يجب مراعاة ما يلي :

١- أن لا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية
٢- أن لا تؤدى إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية
٣- تؤدى إلى تطوير الموارد البشرية، كمحاربة البطالة والفقر وتحسين وضعية المرأة في المجتمع
٤- تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

٥-٣ علاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة

يُوفر الشمول المالي فرصًا متكافئة للنساء والشباب والفئات المهمشة للوصول إلى الخدمات المالية. عندما تتمكن هذه الفئات من الحصول على القروض والادخار والتأمين، فإن ذلك يعزز من قدرتهم على التخطيط المالي وبناء رأس مال للاستثمار في تعليمهم وأعمالهم. هذا بدوره يُمكِّنهم من المشاركة بشكل أكبر في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ما يساهم في تقليص الفجوات وتحقيق المساواة. بالتالي، يُساعد الشمول المالي على تمكين الفئات المهمشة وضمان فرص متكافئة للجميع، كما يُعزز الشمول المالي قدرة الأفراد والمجتمعات على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية. عندما يتمكن الناس من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية كالتأمين والحسابات المصرفية والادخار، فإنهم يصبحون أكثر قدرة على التعافي من الصدمات والمحافظة على سبل عيشهم. هذا يُسهم في الحد من الفقر والتفاوت وضمان استدامة التنمية على المدى الطويل. بالتالي، يُلعب الشمول المالي دورًا محوريًا في بناء المرونة المجتمعية والقدرة على الصمود، يُعد الشمول المالي محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام. عندما تتمكن جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، فإن ذلك يُسهِّل تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. هذا بدوره يعزز الإنتاجية والابتكار، ويساعد الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو والتوسع. بالتالي، يُسهم الشمول المالي في تحقيق نمو اقتصادي شامل وتوزيع أكثر عدالة للثروة(Adisa, 2024) .

يُعزز الشمول المالي الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية على المستويين الفردي والمؤسسي. عندما يتمكن المواطنون من الوصول إلى الحسابات المصرفية الرسمية والخدمات المالية المنظمة، فإن ذلك يُقلِّل من الاعتماد على النظم المالية غير الرسمية والممارسات الريعية. هذا بدوره يُعزز سيادة القانون والحوكمة الرشيدة، ما ينعكس إيجابًا على التنمية المستدامة. بالتالي، يُسهم الشمول المالي في تعزيز المساءلة والشفافية في إدارة الموارد المالية على المستوى الوطني.(Ababio, 2023)

من خلال تيسير الوصول إلى التمويل، يُمكِّن الشمول المالي الأفراد والشركات من الاستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة. على سبيل المثال، يُساعد الوصول إلى القروض الخضراء والتأمين على الممارسات البيئية المستدامة في القطاعات الصناعية والزراعية والبناء. كما أن تعزيز الادخار المالي يُشجع على الاستهلاك المستدام وإعادة الاستثمار في المشاريع الخضراء. بالتالي، يُعد الشمول المالي أداة فعالة لتحفيز السلوكيات والاستثمارات المراعية للبيئة وتحقيق الاستدامة البيئية. (Abaidoo, 2024)

٥-٣-١ محددات الشمول المالي وعلاقتها بالتنمية المستدامة

أ- الوصول والاستخدام : يتطلب الشمول المالي توافر وصول سهل وميسور للخدمات المالية الأساسية كالحسابات المصرفية والائتمان والتأمين والادخار. عندما يتمكن الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول والاستفادة من هذه الخدمات المالية، فإن ذلك يُعزز قدرتهم على التخطيط المالي وتنمية أعمالهم وتحسين مستوى معيشتهم. وبالتالي، فإن زيادة الوصول والاستخدام الفعال للخدمات المالية يُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب- جودة الخدمات وملاءمتها : لا يكفي مجرد توافر الخدمات المالية، بل يجب أن تكون هذه الخدمات ذات جودة عالية وملائمة لاحتياجات المستخدمين. يتطلب ذلك تصميم منتجات وخدمات مالية تراعي احتياجات الفئات المهمشة كالنساء والشباب والمناطق الريفية. عندما تكون الخدمات المالية ذات جودة عالية وملائمة، فإن ذلك يُعزز ثقة المستخدمين ويشجعهم على الاستفادة منها بشكل مستدام. وبالتالي، تُسهم جودة الخدمات المالية ومدى ملاءمتها في تحقيق التنمية الشاملة.

ج- البنية التحتية والتكنولوجيا : يتطلب الشمول المالي وجود بنية تحتية رقمية وتكنولوجية متطورة لتقديم الخدمات المالية بسهولة ويسر. ويشمل ذلك شبكات الاتصالات، وأنظمة الدفع الإلكترونية، والبيانات الضخمة، وتكنولوجيا المعلومات. عندما تكون هذه البنية التحتية والتكنولوجية متطورة ومتاحة بشكل واسع، فإن ذلك

يُسهِّل وصول الأفراد والمنشآت الصغيرة إلى الخدمات المالية بتكلفة منخفضة. وبالتالي، تُعتبر البنية التحتية والتكنولوجيا أحد أهم محددات الشمول المالي وتحقيق التنمية المستدامة، **بالإضافة إلى ذلك، يتأثر الشمول المالي بعوامل أخرى مثل الإطار التنظيمي والرقابي، والتثقيف والوعي المالي، والحوافز والسياسات التحفيزية. إن التكامل بين هذه المحددات يُسهم في تعزيز الشمول المالي الشامل والمستدام، والذي بدوره يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة**(Adedokun, 2023) **.**

٦-الدراسات السابقة و فرضيات الدراسة

٦-١ الدراسات السابقة التى تناولت اثر الشمول المالى على التنمية المستدامة

هدفت دراسة (أبوكريمة،٢٠٢٤)الى التعرف على أثر الشمول المالي في كينيا على معدلات الفقر، وذلك من خلال التعرف على تطور مؤشرات الشمول المالي الخاصة بكينيا خلال الفترة (٢٠٠٥ -٢٠١٩)، واستخدام أسلوب الاقتصاد القياسي؛ لتحقيق هذا الهدف. تشير نتائج الدراسة إلى أن كينيا قد استطاعت تحقيق قدر متميز من الشمول المالي خلال فترة الدراسة، وقد جاءت نتائج النموذج القياسي لتدعم ذلك؛ حيث جاءت النتائج لتشير أن هناك علاقة عكسية بين متغير ماكينات الصرف الآلي (ATMS) والفقر، وتشير النتائج أيضا إلى أن هناك علاقة طردية بين متغير المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين (BCB) ومتغير الفقر(PR) ؛ أما بالنسبة لمتغير عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف من السكان(CBB) ، فقد جاء على علاقة عكسية مع متغير الفقر(PR) ، فضلا عن أن هناك علاقة عكسية بين عدد المودعين في البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من السكان (DCB) ومتغير الفقر.(PR)

استهدفت دراسة (Clifford Odame, 2024) استكشاف العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة، مع التركيز على الحالة في غانا،من خلال فهم كيفية تأثير الوصول إلى الخدمات المالية على الناتج المحلي الإجمالي، مع الأخذ في الاعتبار مجموعة من المتغيرات الكلية الاقتصادية الأخرى. كما سعى البحث إلى تقديم رؤى جديدة للمسؤولين وصناع القرار لتحسين السياسات المالية التي

تعزز النمو الاقتصادي المستدام، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، حيث يظهر التأثير بشكل أحادي الاتجاه من الوصول المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما أظهرت النتائج أن عمق الخدمات المالية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والعمالة والتضخم تلعب دورًا محوريًا في دفع النمو الاقتصادي. تساهم هذه النتائج في تعزيز فهم العلاقة المعقدة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في سياق الأسواق الناشئة.

هدفت دراسة (اسماعيل،٢٠٢٣) إلى التعرف على أثر الشمول المالي على الفقر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٩)؛ وقد استخدم الباحث التحليل القياسي وتحديدا طريقة المربعات الصغرى العادية؛ من أجل اختبار فرضية الدراسة الرئيسية، وتوصلت نتائج البحث إلى أن الشمول المالي يمكنه أن يقلل من معدلات الفقر، كما أن له علاقة إيجابية بتحسن مستوى معيشة الأفراد.

بحثت دراسة (دبوش وبيرى،٢٠٢٣) في دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ١٤٥ دولة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢١. وكشفت النتائج التي توصلنا إليها أن الشمول المالي يعمل على تحسين الصحة الجيدة والرفاهية، ويعزز معدلات النمو اقتصادي، وكذا التعليم ذو أفضل جودة للجميع، ويحسن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. في الوقت نفسه، يقلل من معدل وفيات الأطفال الرضع وعدم المساواة في الدخل.

كما ركزت دراسة (Chinoda، ٢٠٢٣)على تحليل العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والنمو الاقتصادي مع دراسة تأثير جودة المؤسسات والحكم على العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والنمو الاقتصادي، ووضع استراتيجيات لتعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال تحسين المؤسسات والحكم، وأظهرت النتائج تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا لجودة المؤسسات والحكم على العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والنمو الاقتصادي، كما كانت تأثيرات التجارة والنمو السكاني على النمو الاقتصادي إيجابية، بينما كان

للانكماش الاقتصادي تأثير سلبي، ولم تتناول الدراسة تأثير الشمول المالي الرقمي على الجودة البيئية، مما يمثل ثغرة يجب معالجتها في الأبحاث المستقبلية.

وقد سعت دراسة (Ozili, 2022) إلى استكشاف العلاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة في سياق عالمي. يهدف إلى تحليل تأثير الشمول المالي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال استخدام بيانات موثوقة. كما تطرق البحث إلى تقديم إطار عمل يوضح كيف يمكن تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية المستدامة، مما يدعم السياسات المستقبلية الموجهة نحو تحقيق هذه الأهداف، وأظهرت النتائج وجود ارتباط إيجابي بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة، مثل إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة ومعدل محو الأمية. كما تم تحديد علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الاهتمام بالمعلومات عن التنمية المستدامة والشمول المالي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية. تدعم النتائج الحاجة لتعزيز الشمول المالي كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يساهم في تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية.

وسعت أيضاً دراسة (Lee-Ying Tay, 2022)إلى استكشاف دور الشمول المالي الرقمي كوسيلة لتعزيز التنمية المستدامة، خاصة في ظل تأثيرات جائحة كوفيد-١٩. سعى البحث إلى تحديد المراحل الحالية لتطور الشمول المالي الرقمي في البلدان المتقدمة والنامية، بالإضافة إلى تحديد العناصر الأساسية التي تشكل آلية شاملة للشمول المالي الرقمي. ، خلصت النتائج إلى أن الشمول المالي الرقمي يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تقليل الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. ومع ذلك، تكشف النتائج عن وجود فجوات مستمرة في الوصول إلى الخدمات المالية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، مثل الفجوة بين الجنسين والفئات الغنية والفقيرة. في النهاية، يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعاونًا عالميًا وتطوير بنية تحتية مالية رقمية فعالة.

سعت دراسة (عبد القادر،٢٠٢٢) إلى توضيح الشمول المالي وتأثيره على الحد من الفقر وذلك بتطبيق سياساته، وآلياته لمحاولة التقليل من التحديات التي تعرقل

انتشاره ووصول منتجاته المالية إلى المناطق النائية والفئات المهمشة، وكذلك الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الشمول المالي، وإسهامات البنك الدولي وبرامجه للحد من الفقر كهدف من أهداف التنمية المستدامة.(2030)

تناولت (الغايش،٢٠٢٢) قضية الشمول المالي في الدول النامية ومن ضمنها مصر تحديا وأمرا في غاية الأهمية للتعامل مع تحديات الفقر والبطالة والسعي نحو عدالة توزيع الدخول والاستخدام الأمثل للموارد، كما يعد توجها عالميا بهدف تقوية اقتصاد الدول وذلك بدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، ويقوم الشمول المالي بتمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، من خلال أساليب مبتكرة وضعت لذلك. كما أن الشمول المالي يؤدى إلى استخدام جميع الخدمات المصرفية والمالية من قبل مختلف فئات المجتمع، حيث يوفر الشمول المالي فرصا لمجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بغرض إحداث تنمية مجتمعية حقيقية من خلال خلق فرص عمل، وبالتالي زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى تحويل المجتمع من مجتمع نقدي إلى مجتمع رقمي من خلال الدفع الإلكتروني. وكذلك قيام هذا القطاع بسداد مستحقات الدولة، مما يؤدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وفي نفس الوقت توفير الحماية اللازمة للمشروعات الراغبة في التحول إلى الاقتصاد الرسمي، وتم تناول موضوع الشمول المالي وتحقيق التنمية من خلال مقدمة ومبحث تمهيدي بعنوان ماهية الشمول المالي وما يرتبط به، ومبحث أول بعنوان الدور التنموي للشمول المالي مبحث ثان بعنوان التحول نحو قطاع مصرفي رقمي، وخاتمة، ثم نتائج وتوصيات.

تناولت دراسة (الجمل،٢٠٢٢) الشمول المالي وأهميته الاقتصادية، ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع إشارة خاصة لحالة مصر، وذلك من خلال عرض مفهوم الشمول المالي ونشأته وتطوره، وبيان أهميته والأهداف التي يسعى لتحقيقها لتعزيز الاستقرار المالي، وتعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، وتنمية

الجوانب الاجتماعية، غير أنه قد يقف في سبيل تحقيق ذلك الهدف مجموعة من المعوقات، كعدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي، وأيضا عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية، والمخاطر التي تحيط بتعزيز الشمول المالي، كالمخاطر الخاصة بالبنوك ومنح الائتمان، ثم عرج البحث بعد ذلك إلى بيان مفهوم التنمية المستدامة، وأهم خصائصها، وأهدافها، والدور الذي يقوم به الشمول المالي في تحقيق أهدافها، كالقضاء على الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي والقضاء التام على الجوع، وتحسين الصحة الجيدة والرفاهية، وتعزيز جودة التعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، إضافة إلى العمل على توفير العمل اللائق، وتطوير الصناعة والابتكار، وتنمية البنية التحتية ودعم الوصول إلى المياه النظيفة والطاقة بأسعار معقولة، والحد من أوجه عدم المساواة والعدل بين المؤسسات القوية، ثم تناول البحث أبرز الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لتعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال المساهمات التي ساهمت فيها، وعرض مؤشرات الشمول المالي وتقييمها، وبيان أهم العوائق التي تعترض تعزيز الشمول المالي، وأهم الحلول للتغلب على تلك العوائق، ثم ذيلت البحث بأهم النتائج والتوصيات.

واستهدفت دراسة (Mercado, 2021) تقييم أهمية الشمول المالي في تحقيق الأهداف التنموية الاجتماعية والاقتصادية مثل تقليل الفقر وتخفيف عدم المساواة في الدخل وتمكين النساء وتعزيز ريادة الأعمال. سعى البحث إلى بناء مؤشر شامل للشمول المالي يتضمن أبعاد جديدة تدعم الفهم المتكامل لهذه الظاهرة. كما يرمي إلى تحليل تأثير الشمول المالي وأبعاده على مجموعة من النتائج التنموية عبر مجموعة من الدول ذات الدخل المختلف، كما اشارت نتائج البحث إلى أن الشمول المالي الفعال يساهم في تقليل الفقر وعدم المساواة في الدخل، حيث تختلف تأثيراته بحسب مستوى الدخل للدول. كما أن الأبعاد المختلفة للشمول المالي، مثل الوصول والبنية التحتية للتكنولوجيا المالية، تلعب أدواراً متباينة في تعزيز ريادة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك،

تؤكد النتائج على أن تحسين الشمول المالي يكون أكثر تأثيراً في الدول ذات الدخل المتوسط مقارنة بالدول ذات الدخل المنخفض.

تناولت دراسة (محمد والطالب،٢٠٢١) أثر الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (دراسة حالة المصارف الإسلامية الأردنية). ومن أجل تحقيق هذا الهدف فقد تم اختيار الشمول المالي كمتغير مستقل مقاسا بأبعاده (وصول العملاء للخدمات المالية، استخدام العملاء للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية)، ودراسة أثره على المتغير التابع التنمية المستدامة بأبعاده (البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي)، وقد شملت الدراسة ثلاثة من المصارف الأردنية الإسلامية (البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي)، حيث تم جمع البيانات من مدراء وموظفين هذه المصارف باستخدام استبانة تم توزيعها عليهم. واعتمدت الدراسة من أجل الوصول إلى النتائج على أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام برنامج .(SPSS) ولغايات تحقيق أغراض الدراسة فقد تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي من خلال النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية، لوصف لخصائص عينة الدراسة. وبهدف التحقق من مقدار معامل الاتساق الداخلي لأداة الدراسة كأحد المؤشرات على ثباتها، فقد تم استخدام اختبار معامل الثبات كرونباخ ألفا. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha\leq0.05$) للشمول المالي في المصارف الإسلامية الأردنية في تحقيق البعد الاقتصادي، كما وأظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha\leq0.05$) للشمول المالي في المصارف الإسلامية الأردنية في تحقيق البعد الاجتماعي، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha\leq0.05$)للشمول المالي في المصارف الإسلامية الأردنية في تحقيق البعد البيئي. أوصت الدراسة تبني إدارة المصارف الإسلامية فكرة إنشاء صناديق تمويل إسلامية لاستهداف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز مفهوم الادخار والتوفير بين الأفراد وفق خطط التوفير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

سعت دراسة (سنان وأخرون،٢٠٢١) إلى توضيح الأهمية الحيوية للشمول المالي في الممارسات المصرفية الحديثة القائمة على ثلاثة محاور رئيسية: تقديم الخدمات المصرفية ، وتوفيرها لمجموعات مجتمعية متنوعة. من خلال القيام بذلك ، وجدت الدراسة أن البنوك العراقية يمكن أن تساعد في تعزيز عمليات التنمية المستدامة من خلال تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة لمختلف الفئات المجتمعية. تسعى البنوك في العراق ، بدافع الشمول المالي ، إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية ، لأن الوعي المتزايد لفئات المجتمع يعزز مفهوم الشمول المالي الذي يدعم تنمية البلاد من خلال تمكين ودعم المشاريع الصغيرة التي تبني النظام الاقتصادي. تتضمن التنمية المالية والمستدامة بالإضافة إلى اختبار فرضية البحث إنتاج استبيان مكون من ٢٠ بندًا واستخدام البرنامج الإحصائي (STATA) لتقييم صدقه وموثوقيته. يتم أيضًا اختبار صحة وموثوقية الاستبيان من خلال اختبار وقياس معامل لغرض اختبار وقياس درجة المصداقية. وخلص البحث إلى أن استراتيجية الشمول المالي لها دور في تحقيق عمليات التنمية المستدامة التي تم على أساسها دعم الفرضية البديلة. من بين التوصيات ، الأهم هو أن الزيادة الكبيرة في فهم الفئات الاجتماعية للقطاع المصرفي ستساعد في تحقيق الشمول المالي ، الذي لديه القدرة على تحسين حياة الناس بطريقة مستدامة.

كما عرضت دراسة (Antonella Francesca Cicchiello, 2021)العلاقة بين مؤشر الشمول المالي ومؤشرات التنمية في أقل البلدان نمواً في آسيا وأفريقيا، من خلال تحليل البيانات السنوية لـ ٤٢ دولة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩، وتحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على الشمول المالي. كما ركز البحث على قضايا مثل البطالة ومعدلات التعليم والفجوات بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية، كما خلصت النتائج إلى أن النمو الاقتصادي يسهم بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي، حيث تزداد الخدمات المالية المتاحة مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. كما تبين أن معدلات التعليم تلعب دوراً مهماً، حيث إن النساء هن الأكثر

تأثراً بنقص الشمول المالي مقارنة بالرجال. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد النتائج أن الفجوة في الدخل تؤثر سلباً على مستويات الشمول المالي والتنمية في هذه البلدان.

قامت (التونى،٢٠٢١)بدراسة دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إجراء دراسة ميدانية على العملاء ببنوك القطاع العام بمحافظة بورسعيد وكان إجمالي عدد مفردات العينة الفعلية للعملاء ٤١١ مفردة .وتوصلت الدراسة الميدانية على العملاء ببنوك قطاع العام بمحافظة بورسعيد للنتائج التالية :وجود تأثير معنوي إيجابي للشمول المالي على بعد التنمية المستدامة (البعد الأقتصادى) . كما توصلت أيضا بوجود تأثير معنوي إيجابي للشمول المالي على بعد التنمية المستدامة (البعد الاجتماعى،البعد البيئى)

ركزت دراسة (Ouechtati, 2020) على دراسة تأثير الشمول المالي على تخفيض الفقر وعدم المساواة في الدخل في الدول النامية. يسعى البحث إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي ورفاهية الفئات الضعيفة، من خلال استخدام بيانات Panel ديناميكية لعدد من الدول. كما يهدف إلى تقديم توصيات لصانعي السياسات حول كيفية تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز التنمية الاقتصادية، أظهرت نتائج البحث وجود علاقة سلبية بين الشمول المالي والفقر، حيث تبين أن زيادة الوصول إلى الائتمان وحسابات التوفير تساهم في تخفيض مستويات الفقر. بالإضافة إلى ذلك، أكدت النتائج على أن زيادة نسبة انتشار البنوك تسهم في تقليل عدم المساواة في الدخل. هذه النتائج تدعم الحاجة إلى تعزيز الشمول المالي كوسيلة فعالة لتحسين الظروف الاقتصادية للفقراء.

وهدفت أيضاً دراسة (Erlando, 2020)إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي وتخفيف الفقر في إندونيسيا الشرقية. كما هدف البحث إلى تقديم توصيات لصناع السياسات لتحسين الشمول المالي كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية، كما تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي،

حيث يعزز الشمول المالي من النمو ويقلل من مستويات الفقر. كما أظهرت النتائج أن هناك تأثيرًا سلبيًا للشمول المالي على عدم المساواة في الدخل، مما يعكس تحديات في تحقيق التوزيع العادل للثروة. في المجمل، يبرز البحث أهمية تعزيز الشمول المالي كاستراتيجية رئيسية للتنمية في إندونيسيا الشرقية.

هدفت دراسة (Koomson, 2020)إلى معرفة إلى تأثير الشمول المالي على الفقر والهشاشة تجاه الفقر في الأسر الغانية. يسعى البحث أيضًا إلى استخدام مقياس متعدد الأبعاد للشمول المالي لتقديم رؤى أعمق حول العلاقة بين الشمول المالي ومعدلات الفقر. بالإضافة إلى ذلك، يركز البحث على الفروق بين الأسر التي ترأسها نساء وتلك التي يرأسها رجال في تأثير الشمول المالي، أظهرت النتائج أن زيادة الشمول المالي ترتبط بانخفاض احتمالية كون الأسرة فقيرة بنسبة ٢٧%، كما تساعد في تقليل التعرض للفقر المستقبلي بنسبة ٢٨%. وأيضًا، تبين أن الأسر التي ترأسها نساء تعاني من فقر أكبر وتستفيد بشكل أكبر من الشمول المالي مقارنة بأسر الرجال. وأخيرًا، أوضحت الدراسة أن الشمول المالي يؤثر بشكل أكبر على الفقر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية.

كما سعت ايضاً دراسة (Omar, 2020)إلى تحديد العوامل المؤثرة في مستوى الشمول المالي، وفهم الظروف التي تعزز فعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يهدف إلى تقديم دليل قوي يدعم أهمية تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية لفئات المجتمع المهمشة، وتوصلت النتائج إلى أن الشمول المالي له تأثير كبير في تقليل معدلات الفقر وعدم المساواة في الدخل، حيث أظهرت البيانات أن الدول ذات المستويات الأعلى من الشمول المالي تشهد انخفاضًا ملحوظًا في الفقر. كما أكدت الدراسة أن العوامل مثل نصيب الفرد من الدخل ونسبة مستخدمي الإنترنت تؤثر بشكل إيجابي على مستوى الشمول المالي، بينما تؤثر نسبة الاعتماد العمري والتضخم وعدم المساواة سلبًا. وبالتالي، توصي النتائج بضرورة تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لتحسين رفاهية المجتمع بوجه عام.

كما تناولت دراسة (RATNAWATI, 2020)تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، والفقر، وعدم المساواة في الدخل، والاستقرار المالي في عدة دول في آسيا. كما يسعى إلى تحليل الأبعاد المختلفة للشمول المالي، مثل انتشار البنوك، والوصول إلى الخدمات المصرفية، واستخدام هذه الخدمات. يُعتبر تحقيق الشمول المالي أحد الأهداف الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة رفاهية المجتمع، وتوصلت النتائج إلى أن جميع أبعاد الشمول المالي تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة والاستقرار المالي. ومع ذلك، لم تكن التأثيرات الجزئية لأبعاد الشمول المالي على هذه المتغيرات في دول آسيا العشر مثالية. تُظهر النتائج أهمية وضع استراتيجيات حكومية لتعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين رفاهية الشعوب.

وتناولت ايضاً دراسة(Manh Hung PHAM, 2020) استكشاف العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في الدول الآسيوية. يسعى الباحثان إلى ملء الفجوة الأدبية في هذا المجال من خلال تحليل بيانات من ٤٢ دولة على مدى ثلاث سنوات. كما يهدف البحث إلى تقديم معلومات مفيدة للمؤسسات المالية والحكومات لتطوير استراتيجيات مناسبة لتعزيز الاستقرار المالي، وتظهر النتائج أن هناك تأثيرًا إيجابيًا ضعيفًا للشمول المالي على الاستقرار المالي. تم تحديد العلاقة بين استخدام الخدمات المالية والوصول إليها كمؤشرات رئيسية. تشير النتائج أيضًا إلى أهمية تعديل الإطار التنظيمي لتعزيز الاستقرار المالي في النظام بأكمله.

حاولت دراسة (محمد،٢٠١٩) وضع وصياغة إستراتيجية وطنية للشمول المالى فى مصر،وذلك بعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التى تمت فى بيئات أخرى مع الأخذ فى الاعتبار الواقع والبيئة المصرية ،كما استهدفت الدراسة تحليل أثر هذه الإستراتيجية على عملية التنمية المستدامة،ودراسة واقع الشمول المالى فى الدول العربية للوقوف على أهم المعوقات والتحديات التى تواجه تطبيق الشمول المالى. واقتصر البحث على الدراسة النظرية التحليلية حيث أن هذه الإستراتيجية تمثل خطوط عريضة وخارطة طريق

مقترحة تمت صياغتها كدليل إسترشادى للجهات المعنية القائمة على التنفيذ،ومما لا شك فيه أن الشمول المالى يمثل إستراتيجية طويلة الأجل،والمسئول عن تنفيذها هم الحكومة والبنوك معاً فى المقام الأول ثم يأتى بعد ذلك مشاركة كافة أصحاب المصالح والأطراف ذات الصلة والتنسيق معهم. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : إن معدلات الشمول المالى فى المنطقة العربية لا تزال ضعيفة ودون المستوى المطلوب باستثناء دول مجلس التعاون الخليجى الستة، و أن مصر تسير بقوة نحو تحقيق الشمول المالى ومطلوب بذل المزيد من الجهود من قبل الجهات المعنية للوصول إلى المستوى المطلوب وهنا يظهر أهمية صياغة إستراتيجية وطنية للشمول المالى تتضافر كل الجهات والهيئات المعنية فى صياغتها وتنفيذها،و أن تحقيق الشمول المالى يعتمد على مجموعة من الركائز الأساسية من أهمها: البنية المالية التحتية،التثقيف المالى ،تطوير المنتجات والخدمات المالية،وأن الشمول المالى يعد من أهم ركائز تحقيق التنمية المستدامة،ووجود علاقة إيجابية متبادلة بين الشمول المالى والاستقرار المالى فكلما زاد تفعيل الشمول المالى كلما زاد الاستقرار المالى والعكس صحيح،وقامت الدراسة ببناء مؤشر مركب لقياس الشمول المالى. وأوصت الدراسة بالإستفادة من الخبرات العربية والدولية الناجحة فى مجال الشمول المالى،و صياغة إستراتجية وطنية للشمول المالى تنفذ على عدة مراحل خلال فترة زمنية معينة،ومتابعة تنفيذ وتقييم هذه الإستراتجية لمعرفة ما تم إنجازه منها،وتعديل الإستراتيجية إذا تطلب الأمر ذلك.

٦-١-٢ التعليق العام على الدراسة

تتسم الدراسات السابقة بتنوع مواضيعها وأهدافها، حيث تناولت العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في سياقات مختلفة، مثل الأسواق الناشئة والدول النامية مثل :دراسة (Clifford Odame,2024)، و دراسة (دبوش وبيرى،٢٠٢٣)، ودراسة (Ozili,2022). وقد أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة سلبية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي(Clifford Odame,2024) ، مما يشير إلى تعقيد هذه العلاقة وتأثير عوامل متعددة مثل عمق الخدمات المالية والبنية التحتية

التكنولوجية. كما أكدت عدة دراسات على دور الابتكارات التكنولوجية، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، في تعزيز الشمول المالي، بينما كشفت أخرى عن التحديات المتعلقة بالأمن والامتثال التنظيمي(سنان وأخرون،٢٠٢١).

علاوة على ذلك، أظهرت الأبحاث أن الشمول المالي يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يعكس أهمية تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لفئات المجتمع المهمشة. ومع ذلك، لا تزال الفجوات موجودة في فهم تأثير الشمول المالي على الأداء المصرفي والتحديات المرتبطة به. تبرز النتائج الحاجة إلى استراتيجيات مرنة تدعم التكامل بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، لاسيما في القطاع المصرفي المصري، الذي يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة.

٦-١-٣ الفجوة البحثية.

يلعب القطاع المصرفي دورًا محوريًا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال توفير الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات. في السنوات الأخيرة، أصبح مفهوم "الشمول المالي" محط اهتمام متزايد من صانعي السياسات والباحثين بهدف تعزيز إتاحة وإمكانية الوصول للخدمات المالية الرسمية لجميع شرائح المجتمع، وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للشمول المالي، وبالرغم من وجود ابحاث عديدة ركزت على اثر ودور الشمول المالى فى التنمية المستدامة ،إلا انه ما زال هناك قلة في الأبحاث التي تربط بشكل منهجي بين مبادرات الشمول المالي في البنوك التجارية وانعكاساتها على أبعاد التنمية المستدامة في البيئة المصرفية(الاجتماعية ،البيئية ،الاقتصادية) معظم الدراسات السابقة ركزت بشكل أساسي على العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، دون تغطية الجوانب الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وتكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها لسد هذه الفجوة البحثية من خلال التحقيق في تأثير برامج الشمول المالي التي تتبناها البنوك التجارية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في القطاع المصرفي. (Chozarira,

(2024 النتائج المتوقعة ستوفر رؤى قيمة لصانعي السياسات والإدارات المصرفية لتعزيز دور البنوك في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، من خلال:

١- تحليل آليات وممارسات الشمول المالي في البيئة المصرفية.

٢- استكشاف العلاقة بين مبادرات الشمول المالي وأبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية).

لذا يمكن اشتقاق فرضيات الدراسة كالتالى:

الفرض الرئيس الأول : يوجد تأثير معنوى ذو دلالة احصائية للشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي ، ويتفرع منه الفروض الفرعية التالية :

- يوجد تاثير معنوى ذو دلالة إحصائية للوصول للخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي
- يوجد تاثير معنوى ذو دلالة إحصائية لاستخدام الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي
- يوجد تاثير معنوى ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي

الفرض الرئيس الثاني : يوجد تأثير معنوى ذو دلالة احصائية للشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي ، ويتفرع منه الفروض الفرعية التالية:

- يوجد تاثير معنوى ذو دلالة إحصائية للوصول للخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي
- يوجد تاثير معنوى ذو دلالة إحصائية لاستخدام الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي
- يوجد تاثير معنوى ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي

الفرض الرئيس الثالث : يوجد تأثير معنوى ذو دلالة احصائية للشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي ، ويتفرع منه الفروض الفرعية التالية:

- يوجد تاثير معنوى ذو دلالة إحصائية للوصول للخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي
- يوجد تاثير معنوى ذو دلالة إحصائية لاستخدام الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي
- يوجد تاثير معنوى ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي

ومن خلال استعراض الباحث لفرضيات الدراسة يتمثل نموذج الدراسة في الشكل التالي:

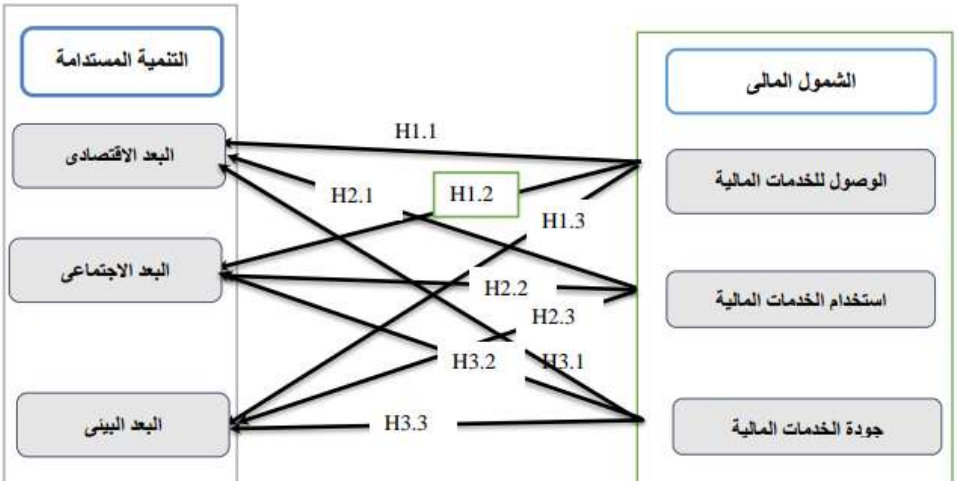

شكل (١) نموذج الدراسة المقترح

المصدر: الباحث بالاعتماد على أدبيات الدراسات السابقة

٧- منهجية الدراسة

يعتبر المنهج الوصفي من أهم المناهج المستخدمة في كتابة البحث العلمي، وجميع الأبحاث العلمية ترتبط على المنهج الوصفي، سواء تم استخدامه كمنهج أساسي، أو استخدم بالإضافة لمناهج أخرى .كما يهتم بوصف ظاهرة بصورتها الأساسية مع الاهتمام بوضع إطار وصفي لها، ثم العمل على جمع المعلومات حول هذه الظاهرة؛ للتعرف عليها من خلال المعلومات، والتعرف على أسباب حدوثها، والتوصل إلى نتائج لحل هذه المشكلة (Deckertand Wilson ، 2023).

(٧-١) مقاييس متغيرات الدراسة

تجدر الإشارة إلى ان كافة المقاييس التى تمت الاستعانة بها فى الدراسة الحالية تم اختيارها بناء على تمتعها بدرجة عالية من الصدق والثبات.وكما يوضح الجدول (١)المصادر التى تم الاعتماد عليها فى صياغة فقرات الاستبيان لقياس المتغيرات.

جدول (١) :كيفية قياس متغيرات الدراسة

المتغير	الأبعاد	المرجع
الشمول المالى **مستقل**	· الوصول للخدمات المالية	(Ravi&Padny,2024) (التونى٢٠٢١)
	· استخدام الخدمات المالية	
	· جودة الخدمات المالية	
التنمية المستدامة **التابع**	· البعد الاقتصادى	(Dymek and) Jóźwik,2022 (التونى٢٠٢١)
	· البعد الاجتماعى	
	· البعد البيئى	

(٧-٢) أداة الدراسة

تم تطوير قائمة استبيان كاداة لقياس متغيرات الدراسة المستهدفة كمصدر أساسى لجمع البيانات .وذلك بعد الاطلاع على المصادر الثانوية للبيانات والمتمثلة فى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بالشمول المالى ،التنمية المستدامة،

.وبناء على المقاييس تم تكوين أداة قائمة الاستبيان من جزئين شمل الجزء الأول البيانات الديموغرافية لعينة المبحوثين وتضمن الجزء الثانى من الاستبيان عدد (٣٠)فقرة استهدفت قياس توجهات العينة نحو كل من المتغير المستقل والمتغير التابع.وتم تصميم قائمة الاستبيان على مقياس ليكرت الخماسي؛ حيث تتراوح القياسات ما بين موافق بشدة(٥)، وموافق(٤)، ومحايد(٣)، وغير موافق (٢)، وغير موافق بشدة(١) .

(٧-٣) مجتمع وعينة الدراسة:

تم تحديد مجتمع وعينة الدراسة على النحو الآتي:

أ- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من البنوك التجارية المسئولة عن تطبيق ممارسات الشمول المالي؛ حيث تتمثل البنوك في (البنك الأهلي المصري - بنك مصر – البنك التجاري الدولي – البنك الأهلي القطري – بنك الإسكندرية – بنك القاهرة – البنك العربي الأفريقي – بنك الإمارات دبى الوطنى) ، وتم اختيار هذه البنوك بالتحديد لسببين ، السبب الاول : ما تمثله هذه البنوك من حصة سوقية كبيرة ومركز مالى هام طبقا لتقارير البنك المركزى ، السبب الثانى: تعتبر هذه البنوك من أهم البنوك المشاركة فى مبادرات الشمول المالى فى مصر على مدار ٣ اعوام طبقا لتقرير البنك الدولى والبنك المركزى فيما يخص مؤشر الشمول المالى،وتمثلث فئات مجتمع البحث في مجموعة من المديرين الماليين وعددهم (٥٠٠) مفردة، ومجموعة من المحللين الماليين وعددهم (٩٠٠) مفردة، ومديري الخدمات والعلاقات العامة وعددهم (٦٠٠) مفردة، ومدير خدمة العملاء وعددهم (٤٠٠) مفردة، وبعض موظفي البنوك محل الدراسة وعددهم (٨٠٠) مفردة.

ب- عينة الدراسة:

باستخدام العينة الطبقية المتناسبة ، وبإفتراض توفر الظاهرة محل الدراسة بنسبة (١٠%) أي أن (L= ٠.١٠) بتطبيق معادلة حجم العينة : **(1)**

$$n = \frac{L(1-L)}{\frac{L(1-L)}{N} + \frac{d^2}{z^2}}$$

حيث أن :

N **:** حجم المجتمع.

z**:** القيمة الجدولية عند معامل ثقة ٩٥% وتساوي ١.٩٦.

L: نسبة العينة من حجم المجتمع.

d: الخطأ المسموح به ويساوي ٠.٠٥ ، عند معامل ثقه ٩٥% يعني أن الخطأ المسموح به (٠.٠٥) فإن حجم العينة هو :

$$n = \frac{0.1(1-0.1)}{\frac{0.1(1-0.5)}{3200} + \frac{(0.10)^2}{(1.96)^2}}$$

$$n \cong 320$$

وباستخدام العينة الطبقية المتناسبة تم توزيع العينة على فئات الدراسة (المستقصى منهم) من خلال المعادلة التالية :

$$n_i^* = \frac{N_i}{N} * n^*$$

حيث أن :

N_i**:** حجم المجتمع من كل فئة من فئات الدراسة.

n_i^*: هي حجم العينة الطبقية المتناسبة من كل فئة.

و قد استخدم الباحث أسلوب العينة الطبقية المتناسبة في اختبار عينة البحث، حيث أن مجتمع البحث يتألف من خمس فئات متمايزة عن بعضها البعض، وقد تم توزيع (٣٢٠) استمارة استبيان طبقا لحجم العينة المقدرة، وقد قسمت بمعدل (٥٠) استمارة

بمعدل (١٥.٦%) لمجموعة من المديرين الماليين في البنوك محل الدراسة، (٩٠) استمارة للمحللين الماليين في البنوك محل الدراسة بمعدل (٢٨.١%)، و(٦٠) استمارة لمجموعة من مديري الخدمات والعلاقات العامة بنسبة (١٨.٧%)، و(٤٠) استمارة لمجموعة من مديري خدمة العملاء بنسبة (١٢.٦%)، بالإضافة إلى (٨٠) استمارة بمعدل (٢٥%) لمجموعة من موظفي البنوك التجارية محل الدراسة، وبلغت عدد الاستمارات التي لم يتم الرد عليها (٣٨) استمارات استبيان، و بالتالي بلغت عدد الاستمارات المستلمة (٢٨٢) استمارة بنسبه ٨٨.١% من الاستمارات الموزعة.

وبعد إجراء التحليلات الإحصائية الخاصة بالقيم المفقودة والقيم الشاذة بالإضافة إلى استبعاد بعض الاستمارات لوجود كثير من الأسئلة الهامة غير المجابة، تم حذف عدد(٢٢) استمارة لعدم صلاحيتها لتُصبح عدد الاستبيانات النهائية التي خضعت للتحليل الإحصائي (٢٦٠) استمارة بنسبة (٨١.٢%) من إجمالي عدد الاستمارات الموزعة، ويوضح جدول (٢) مجتمع وعينة الدراسة الموزعة طبقا لفئات المستقصى منهم وفقا للاستمارات الصحيحة التي وردت من عينة الدراسة.

جدول (٢): مجتمع وعينة الدراسة موزعة طبقا لفئات المستقصى منهم وفقا للاستمارات الصحيحة التي وردت من عينة الدراسة.

فئة المستقصى منهم	حجم المجتمع (N)	النسبة المئوية لحجم المجتمع (N)	عدد الاستمارات الموزعة 10%	عدد الاستمارات المستلمة	عدد الاستمارات الصحيحة	النسبة المئوية للاستمارات الصحيحة
المديرون الماليون	**500**	**15.6%**	**50**	**47**	**47**	**18%**
محللون ماليون	**900**	**28.2%**	**90**	**86**	**73**	**28%**
مديري الخدمات والعلاقات العامة	**600**	**18.7%**	**60**	**43**	**48**	**18.5%**
مديري خدمة العملاء	**400**	**12.5%**	**40**	**32**	**32**	**12.3%**
موظفي البنوك التجارية	**800**	**25%**	**80**	**74**	**60**	**23.2%**
الإجمالي	**3200**	**100**	**320**	**282**	**260**	**100**

المصدر : من اعداد الباحث

و يوضح جدول (٣) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة طبقا للجنس والعمر والمؤهل الدراسي وسنوات الخبرة

جدول (٣): العوامل الديموغرافية لعينة الدراسة

العوامل الديموغرافية	البيان	التكرار	النسب المئوية
الجنس	ذكر	140	53.7%
	أنثى	120	46.3%
العمر	25-35	76	29.2%
	36-45	96	36.9%
	٤٦ فأكثر	88	33.9%
المؤهل العلمي	جامعي	121	46.5%
	دبلوم عال	49	18.8%
	ماجستير	78	30%
	دكتوراه	12	4.7%
الخبرة	٦-١٠ سنة	88	33.8%
	١١-١٥ سنة	124	47.7%
	١٦ سنة فأكثر	48	18.5%

المصدر : من مخرجات البرنامج الاحصائي

يوضح الجدول السابق (٣)الجنس والعمر والمستوى التعليمي وعدد سنوات الخبرة في البنوك محل الدراسة، حيث يشير الجدول أن غالبية العينة من الذكر حيث تمثل نسبة الذكور (٥٣.٧%) وعددهم (١٤٠)، بينما بلغ عدد الاناث (١٢٠) بنسبة (٤٦.٣%) من مجموع عينة الدراسة المبحوثة، ويمثل الشكل التالي التوزيع البياني للعوامل الديموغرافية لمحور الجنس .

(٧-٤) أساليب المعالجة الإحصائية :

تم استخدام برنامج (SPSS26) وتطبيق عدد من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، في هذا الدراسة؛ وهي:

- اختبار إلفا كرونباخ :Alpha Cronbach والذي يستخدم لقياس درجة ثبات وصدق الإجابات على استمارة الاستقصاء، والتحقق من الترابط الداخلي فيما بينها، وإمكانية الاعتماد عليها في جمع بيانات الدراسة، وتعميم نتائج الدراسة.
- اختباركولموجروف- سمرنوف (Smirnov Z Kolmogorov-) لاختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الاستبيان لمعرفة ما إذا كانت بيانات الاستقصاء تتبع التوزيع الطبيعي أم لا .

●المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، ومستوى الأهمية، لوصف نتائج التحليل الإحصائي.
●اختبار- ت (t-test) ، للتعرف على مدى وجود فروق جوهرية بين آراء الفئات المستقصى منهم حول أهمية التأثير بقياس اثار الشمول المالي على التنمية المستدامة .
●تحليل الارتباط (Correlation) وتقدير المساهمة النسبية (R2) بعناصر الاستبيان في أقسامه المختلفة و ذلك لتحديد قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة للشمول المالي وبين المتغير التابع التنمية المستدامة.
●تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لمعرفة اثار الشمول المالي على التنمية المستدامة.

٨- نتائج الدراسة الميدانية :

٨-١-١ التحليل الوصفى :

أولا: نتائج التحليل الوصفي للمتغير المستقل (الشمول المالي):

المحور الأول: الوصول للخدمات المالية

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين على العبارات المكونة لمتغير الوصول للخدمات المالية

م	العبارات	المتوسط المرجح	الاتجاه العام	الانحراف المعيارى	الاهمية النسبية %	الترتيب النسبى
1	يمكن الوصول إلى الحسابات البنكية لتلقي الرواتب وإدارة المعاملات المالية اليومية.	**4.587**	موافق جدا	**0.548**	**91.7**	**1**
2	يمكن فتح حساب جاري أو توفير عن طريق الموقع الالكتروني.	**4.387**	موافق جدا	**0.590**	**87.7**	**3**
3	سهولة اجراءات تقديم العميل بطلب للحصول على قرض من البنك.	**4.453**	موافق جدا	**0.664**	**89.0**	**2**
4	يمتلك العميل بطاقة ائتمانية تسمح له بالشراء والسداد على مدار الشهر.	**4.293**	موافق جدا	**0.731**	**85.8**	**4**
5	العميل قادر على الوصول إلى خدمات التحويل الإلكتروني لتحويل الأموال.	**4.293**	موافق جدا	**0.632**	**85.8**	**5**
	الوصول للخدمات المالية	4.406	موافق جدا	0.606	88.1	

المصدر: من إعداد الباحث طبقا لبيانات التحليل الاحصائي.

يتضح من الجدول (٤) ما يلي:

١- الاتجاه العام للمحور الأول الوصول للخدمات المالية (موافق جدا)، ومتوسط حسابي (٤.٤٠٦)، وانحراف معياري (٠.٦٠٦)، وأهمية نسبية (٨٨.١١%).

٢- العبارة الأولى " يمكن الوصول إلى الحسابات البنكية لتلقي الرواتب وإدارة المعاملات المالية اليومية "، حققت الترتيب الأول للأهمية النسبية (٩١.٧٣%) واتجاه عام (موافق جدا)، ومتوسط حسابي (٤.٥٨٧)، وانحراف معياري(٠.٥٤٨)

المحور الثاني: استخدام الخدمات المالية

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين على العبارات المكونة لمتغير استخدام الخدمات المالية

	م	العبارات	المتوسط المرجح	الاتجاه العام	الانحراف المعيارى	الاهمية النسبية	الترتيب النسبى
	6	يستخدم العميل تطبيق البنك المصرفي لإجراء المعاملات المصرفية عبر الإنترنت ومراجعة الرصيد وتحويل الأموال.	4.733	موافق جدا	0.684	94.67	1
	7	يقوم العميل بالدفع الإلكتروني للفواتير والمشتريات باستخدام بطاقته الائتمانية.	4.440	موافق جدا	0.793	88.80	5
	8	يستخدم العميل خدمة التحويل السريع لتحويل الأموال بين حساباته المصرفية.	4.707	موافق جدا	0.653	94.13	2
	9	يستفيد العميل من خدمة الودائع الثابتة للحصول على عائد استثماري مضمون.	4.467	موافق جدا	0.600	89.33	4
	10	يقوم العميل بتتبع وإدارة إنفاقه وميزانيته الشهرية باستخدام تطبيق للمصروفات الشخصية.	4.493	موافق جدا	0.778	89.87	3
		استخدام الخدمات المالية	4.567	موافق جدا	0.699	91.3	

المصدر: من إعداد الباحث طبقا لبيانات التحليل الاحصائي.

يتضح من الجدول (٥) ما يلي:

١- أن الاتجاه العام للمحور الثاني استخدام الخدمات المالية (موافق جداً)، ومتوسط حسابي (٤.٥٦٧)، وانحراف معياري (٠.٦٩٩)، وأهمية نسبية (٩١.٣٣%).

٢- العبارة السادسة " يستخدم العميل تطبيق البنك المصرفي لإجراء المعاملات المصرفية عبر الإنترنت ومراجعة الرصيد وتحويل الأموال "، حققت الترتيب الأول للأهمية النسبية بنسبة (٩٤.٧٦ %) واتجاه عام (موافق جداً)، ومتوسط حسابي (٤.٧٣٣)، وانحراف معياري (0.684)

المحور الثالث: جودة الخدمات المالية

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين على العبارات المكونة لمتغير جودة الخدمات المالية

م	العبارات	المتوسط المرجح	الاتجاه العام	الانحراف المعيارى	الاهمية النسبيه %	الترتيب النسبي
11	تتميز خدمات المصرفية والتأمين المقدمة بمعايير عالية للأمان والموثوقية.	4.627	موافق جدا	0.514	92.53	1
12	توفر المؤسسات المالية خدمة عملاء متميزة واستجابة فعالة لاحتياجات العملاء ومشاكلهم.	4.560	موافق جدا	0.620	91.20	2
13	توفر المؤسسات المالية مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات متنوعة.	4.560	موافق جدا	0.526	91.20	3
14	توفر المعلومات المالية والشروط المتعلقة بالخدمات بشفافية ووضوح.	4.427	موافق جدا	0.808	88.53	4
15	تسعى المؤسسات المالية لتحسين تجربة العملاء والأمان المالي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتحديثات منتظمة.	4.320	موافق جدا	0.661	86.40	5
جودة الخدمات المالية		4.491	موافق جدا	0.651	89.82	

المصدر: من إعداد الباحث طبقا لبيانات التحليل الاحصائي.

يتضح من الجدول (٦) ما يلي:

١- أن الاتجاه العام للمحور الثالث جودة الخدمات المالية (موافق جدا)، ومتوسط حسابي (٤.٤٩١)، وانحراف معياري (٠.٦٥١)، وأهمية نسبية (٨٩.٨٢**%).**

٢- العبارة الحادية عشر تتميز خدمات المصرفية والتأمين المقدمة بمعايير عالية للأمان والموثوقية."، حققت الترتيب الأول للأهمية النسبية بنسبة (٩٢.٥٣%) واتجاه عام (موافق جدا)، ومتوسط حسابي (٤.٦٢٧)، وانحراف معياري (**0.514**).

ثانيا: نتائج التحليل الوصفي للمتغير التابع (التنمية المستدامة)

المحور الأول: البعد الاقتصادي

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين على العبارات المكونة لمتغير البعد الاقتصادي

م	العبارات	المتوسط المرجح	الاتجاه العام	الانحراف المعيارى	الاهمية النسبيه %	الترتيب النسبي
16	يعزز القطاع المصرفي التنمية الاقتصادية من خلال توفير التمويل والقروض للأفراد والشركات لتحقيق النمو والابتكار.	**4.453**	موافق جدا	**0.527**	**89.07**	**5**
17	يدعم القطاع المصرفي الاستثمارات في البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية الكبرى لتعزيز التنمية المستدامة.	**4.587**	موافق جدا	**0.617**	**91.73**	**1**
18	يعزز القطاع المصرفي الاستدامة المالية من خلال تطوير مؤسسات مالية قوية ومستدامة وتعزيز الاستدامة المالية للعملاء.	**4.467**	موافق جدا	**0.553**	**89.33**	**4**
19	يشجع القطاع المصرفي على تطوير آليات التمويل الخضراء لتمويل المشاريع ذات الأثر البيئي الإيجابي.	**4.427**	موافق جدا	**0.619**	**88.53**	**6**
20	يساهم القطاع المصرفي في تنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة لتعزيز الابتكار وخلق فرص العمل.	**4.493**	موافق جدا	**0.554**	**89.87**	**3**
البعد الاقتصادي		**4.496**	موافق جدا	**0.574**	**89.91**	

المصدر: من إعداد الباحث طبقا لبيانات التحليل الاحصائي.

يتضح من الجدول (٧) ما يلي:

١- أن الاتجاه العام للمحور الرابع البعد الاقتصادي (موافق جدا)، ومتوسط حسابي (٤.٤٩٦) وانحراف معياري (٠.٥٧٤)، وأهمية نسبية (٨٩.٩١%) .

٢- العبارة السابعة عشر " يدعم القطاع المصرفي الاستثمارات في البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية الكبرى لتعزيز التنمية المستدامة."، حققت الترتيب الأول للأهمية النسبية بنسبة (٩١.٧٣ %) واتجاه عام (موافق)، ومتوسط حسابي (٤.٥٨٧) وانحراف معياري (٠.٦١٧) .

المحور الثانى : البعد الاجتماعي

جدول (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين على العبارات المكونة لمتغير البعد الاجتماعي

م	العباره المستخدمه	المتوسط المرجح	الاتجاه العام	الانحراف المعيارى	الاهمية النسبيه %	الترتيب النسبي
21	يلتزم القطاع المصرفي بتعزيز المساواة الاجتماعية من خلال توفير الخدمات المالية لجميع الفئات وتوفير فرص شاملة للجميع.	**4.561**	موافق جدا	**0.556**	**91.21**	**1**
22	يدعم القطاع المصرفي التمكين المالي للأفراد من خلال توفير التعليم المالي والتوجيه والتمويل لتحسين حالتهم المالية.	**4.358**	موافق جدا	**0.715**	**87.17**	**4**
23	يعزز القطاع المصرفي المسؤولية الاجتماعية من خلال الاستثمار في المجتمع والمساهمة في مبادرات التنمية المحلية والخيرية.	**4.449**	موافق جدا	**0.611**	**88.97**	**2**
24	يساهم القطاع المصرفي في تمكين المرأة ودعم المبادرات النسوية لتحقيق المساواة بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات المالية.	**4.442**	موافق جدا	**0.660**	**88.85**	**3**
25	يتعاون القطاع المصرفي مع المجتمع المحلي والحكومة لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة الناس.	**4.340**	موافق جدا	**0.671**	**86.79**	**5**
البعد الاجتماعي		4.44	موافق جدا	0.64	88.8	

المصدر: من إعداد الباحث طبقا لبيانات التحليل الاحصائي.

يتضح من الجدول (٨) ما يلي:

١- أن الاتجاه العام للمحور الخامس البعد الاجتماعي (موافق جدا)، ومتوسط حسابي (٤.٤٤)، وانحراف معياري (٠.٦٤)، وأهمية نسبية (٨٨.٨**.(%**

٢- العبارة الواحد والعشرين " يلتزم القطاع المصرفي بتعزيز المساواة الاجتماعية من خلال توفير الخدمات المالية لجميع الفئات وتوفير فرص شاملة للجميع "،

حققت الترتيب الأول للأهمية النسبية بنسبة (٩١.٢١%) واتجاه عام (موافق جدا)، ومتوسط حسابي (٤.٥٦١)، وانحراف معياري (٠.٥٥٦).

المحور الثالث: البعد البيئي

جدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الاستجابات المبحوثين على العبارات المكونة لمتغير البعد البيئي

م	العبارة المستخدمة	المتوسط المرجح	الاتجاه العام	الانحراف المعيارى	الاهمية النسبيه %	الترتيب النسبي
26	يتبنى القطاع المصرفي الممارسات المستدامة ويعزز التمويل الأخضر لتحقيق الحفاظ على البيئة وتقليل الآثار السلبية.	**4.701**	موافق جدا	**0.723**	**94.02**	**1**
27	يدعم القطاع المصرفي التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون ويستثمر في مشاريع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية.	**4.642**	موافق جدا	**0.698**	**92.83**	**2**
28	يعزز القطاع المصرفي الوعي البيئي والتعليم للعملاء والمجتمع لتشجيع السلوك البيئي المستدام.	**4.523**	موافق جدا	**0.810**	**90.47**	**4**
29	يتعاون القطاع المصرفي مع الشركات والمؤسسات البيئية لتعزيز الممارسات البيئية المستدامة وتطوير منتجات وخدمات صديقة للبيئة.	**4.579**	موافق جدا	**0.725**	**91.59**	**3**
30	يساهم القطاع المصرفي في تعزيز التوعية البيئية وتعليم العملاء حول الممارسات البيئية المستدامة والاستدامة البيئية.	**4.358**	موافق جدا	**0.715**	**87.17**	**5**
البعد البيئي		**4.611**	موافق جدا	**0.739**	**92.23**	

المصدر: من إعداد الباحث طبقا لبيانات التحليل الاحصائي.

يتضح من الجدول (٩) ما يلي:

١- أن الاتجاه العام للمحور السادس البعد البيئي (موافق جدا)، ومتوسط حسابي قدره (٤.٦١١) وانحراف معياري (٠.٧٣٩)، وأهمية نسبية (٩٢.٢٣%).

٢- العبارة السادسة والعشرون " يتبنى القطاع المصرفي الممارسات المستدامة ويعزز التمويل الأخضر لتحقيق الحفاظ على البيئة وتقليل الآثار السلبية."، حققت

الترتيب الأول للأهمية النسبية بنسبة (٩٤.٠٢%) واتجاه عام (موافق جدا)، ومتوسط حسابي (٤.٧٠١)، وانحراف معياري (**0.723**).

٨-١-٢: نتائج اختبار فروض الدراسة

ا- اختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة:

يحظى الثبات باهتمام كبير من قبل الباحثين في العلوم الاجتماعية؛ لأن أداة القياس المستخدمة نادرًا ما تكون صادقة بشكل كامل، وبعض الأحيان لا يتوفر لدى الباحث أي دليل حول الصدق . لذلك يلجأ الباحثون إلى تقييم أداة القياس من ناحية خصائص أخرى وافتراض صدقها، ومن بين الطرق المستخدمة في ذلك هي درجة ثباتها .

والمقياس الثابت هو المقياس الذي يعطي النتائج نفسها إذا قاس الشيء نفسه مرات متتالية تحت نفس الظروف، أي عدم تناقض المقياس مع نفسه (الدليمى وصالح، ٢٠١٤) .

يتم قياس الثبات بمعادلة كرونباخ، والتي نطلق عليها اسم معامل ألفا ALPHA (α)، كما هو موضح بالجدول (٤-٧ قيمة معامل الصدق لأداة الدراسة ككل قد بلغ (٠.٧٦٤) وهو أمر انعكس بشكل مباشر نتيجة ارتفاع معامل ثبات لأداة الدراسة ككل حيث بلغ (٠.٨٧١)، حيث تُعتبر قيمة معامل الصدق ٠.٧٦٤ مرتفعة، مما يشير إلى أن الأداة البحثية (الاستبيان) تقيس المفهوم المستهدف بشكل جيد. وفقًا لمعايير الصدق، تعتبر القيم التي تزيد عن ٠.٧٠ مقبولة، والقيم فوق ٠.٨٠ تعتبر جيدة، بينما القيم التي تتجاوز ٠.٩٠ تشير إلى صدق عالٍ، وقيمة معامل الثبات ٠.٨٧١ تعكس اتساق النتائج عند تطبيق الأداة عبر الزمن أو في سياقات مختلفة. وفقًا لمعايير الثبات، تُعتبر القيم التي تزيد عن ٠.٧٠ مقبولة، والقيم فوق ٠.٨٠ جيدة، والقيم التي تتجاوز ٠.٩٠ عالية جدًا، وتشير هذه النتيجة إلى أنه يمكن الاعتماد على الأداة البحثية للحصول على نتائج متسقة، مما يعزز من الثقة في دقة وموثوقية البيانات المجمعة، وتشير هذه النتيجة إلى أن العبارات المدرجة في الأداة البحثية تعكس المفهوم المراد قياسه بشكل دقيق، مما يعزز من مصداقية النتائج، وتدعم القيم

المرتفعة لمعاملات الصدق والثبات دقة ومصداقية نتائج الدراسة التي سيتم الحصول عليها عند اختبار الفرضيات. (العباسي، ٢٠١٩)

جدول (١٠): قيم معاملات الثبات والصدق لعبارات الاستبيان

	العبارة	عدد الفقرات	معامل الثبات	الصدق الذاتي
المحور الأول الشمول المالي	الوصول للخدمات المالية	**5**	**0.869**	**0.755**
	استخدام الخدمات المالية	**5**	**0.868**	**0.754**
	جودة الخدمات المالية	**5**	**0.843**	**0.710**
المحور الثاني التنمية المستدامة	البعد الاقتصادي	**5**	**0.829**	**0.687**
	البعد الاجتماعي	**5**	**0.869**	**0.755**
	البعد البيئي	**5**	**0.934**	**0.873**
	الاجمالي	**30**	**0.871**	**0.764**

المصدر : من مخرجات البرنامج الاحصائي

ب- اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الاستبيان.

استخدم الباحث اختبار كولموجروف- سمرنوف (Smirnov Z Kolmogorov-) لاختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الاستبيان لمعرفة ما إذا كانت بيانات الاستقصاء تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار هام في المرحلة القبلية لتحليل البيانات قبل اختبار الفروض للتأكد من صلاحية نتائج الاختبارات الإحصائية المستخدمة، ويمثل الجدول التالي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

جدول (١١) نتائج اختبار (Smirnov Z Kolmogorov-)
للتوزيع الطبيعي لبيانات محاور الاستبيان المختلفة.

محاور الاستبيان	قيمة **Z**	المعنوية
المحور الأول : الشمول المالي		
البعد الأول : الوصول للخدمات المالية	1.002	0.131
البعد الثاني : استخدام الخدمات المالية	0.608	0.524
البعد الثالث : جودة الخدمات المالية	1.071	0.114
المحور الثاني : التنمية المستدامة		
البعد الأول : الاقتصادي	0.758	0.511
البعد الثاني : الاجتماعي	0.942	0.210
البعد الثالث : البيئي	0.932	0.201

المصدر : من مخرجات التحليل الاحصائي

٨-٢ اختبار الفرضيات:

يعرض **الباحث** في هذا الجزء المتغيرات التي سيقوم باختبارها في الدراسة الحالية، والتي من شأنها المساعدة في التحليل، والوصول إلى الإجابة المنتظرة على فروض الدراسة من واقع العلاقات المحتمل وجودها بين متغيرات الدراسة، وكيفية تأثيرها على بعضها البعض . ولكن قبل تحليل الانحدار لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية .

٨-٢-١اختبار معنوية تأثير ابعاد المتغير المستقل على ابعاد المتغير التابع باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد

تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد بطريقة التقدير المتزامن بهدف اختبار الأثر المباشر لكل متغير من المتغيرات الفرعية المستقلة على المتغير التابع وذلك من خلال.

- حساب نسبة مساهمة المتغيرات الفرعية المستقلة مجتمعة في تفسير الاختلاف في المتغير الفرعي التابع وذلك باستخدام معامل التحديد **R^2**.
- اختبار مدى ارتباط المتغيرات الفرعية المستقلة مجتمعة بالمتغير الفرعي التابع وذلك باستخدام معامل الارتباط المتعدد.

- اختبار معنوية تأثير كل متغير من المتغيرات الفرعية المستقلة على المتغير الفرعي التابع وذلك باستخدام اختبار **T-test**
- اختبار جودة نموذج علاقة الانحدار باستخدام اختبار **F**.

الفرض الرئيس الأول: يوجد تأثير معنوى دلالة إحصائية للشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي، ويتفرع منه الفروض الفرعية التالية:

- يوجد تأثير ذو معنوى دلالة إحصائية للوصول للخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي .
- يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية استخدام الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي .
- يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية جودة الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي

جدول (١٢) تحليل الانحدار المتعدد لتأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي

ابعاد الشمول المالى (المتغيرات الفرعية المستقلة)	قيم معاملات الانحدار **B**	الخطأ المعيارى	اختبار المعنوية **T – test**	مستوى المعنوية لاختبار **T – test**
الثابت	**-1.085**	**0.409**	**-2.651**	**0.009**
الوصول للخدمات المالية (X_1)	**0.186**	**0.118**	**1.126**	**0.000**
استخدام الخدمات المالية (X_2)	**0.328**	**0.093**	**3.513**	**0.001**
جودة الخدمات المالية (X_3)	**0.423**	**0.101**	**4.189**	**0.000**
معامل الارتباط المتعدد **R**	**0.752**			
معامل التحديد للعلاقه R^2	**0.566**			
اختبار جودة النموذج **F**	قيمة (**F**) = ٣٣.٥٤٢ ---- معنوية(**F**) = ٠.٠٠٠			
معادلة الانحدار المتعدد (النموذج المستخلص)	$\gamma = -1.085 + 0.186\,x1 + 0.328x2 + 0.423x3$			

المتغير الفرعي التابع = التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي (Y١)

يوضح الجدول (١٢) أن معامل الارتباط المتعدد **R** بلغ (٠.٧٥٢)، ومعامل التحديد R^2 بلغ (٠.٥٥٦)، بينما بلغت قيمة **F (33.543)**، وهو ما يشير إلى النتائج التالية:

١- أن المتغيرات الفرعية للشمول المالي مجتمعة ترتبط معنوياً بالبعد الاقتصادي، وذلك بمعامل ارتباط متعدد إيجابي وقوي بلغ **0.752**

٢- أن المتغيرات الفرعية للشمول المالي مجتمعة وفقا لمعامل التحديد R^2 تفسر ٠.٥٦٦ من التغير في البعد الاقتصادي، بينما النسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى.

٣- بلغت قيمة **F** ٣٣.٥٤٢ وهي دالة احصائية عند مستوى معنوية ٠.٠١ وهو ما يدل على جودة نموذج الانحدار، ويؤكد على معنوية تأثير الشمول المالي على البعد الاقتصادي.

٤- اثبت نموذج الانحدار معنوية تأثير ثلاثة متغيرات فرعية للشمول المالي على البعد الاقتصادي وهذه المتغيرات هي (الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية) على البعد الاقتصادي، وفيما يلي بيان بنتائج الفروض الفرعية الثلاثة الخاصة بالفرض الرئيسي الأول.

الفرض الفرعي الأول : يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للوصول الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي.

هناك تأثير مباشر وايجابي للوصول الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي، حيث بلغت قيمة **T** ١.١٢٦ عند مستوى معنوية ٠.٠١ وهو ما يؤكد معنوية هذا التأثير، كما بلغت قيمة معامل الانحدار ٠.١٨٦ وهذا يعني أن زيادة الوصول للخدمات المالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الارتباط في البعد الاقتصادي بمقدار ٠.١٨٦ وحدة، وهو ما يدفعنا إلى قبول صحة الفرض الفرعي الأول.

الفرض الفرعي الثاني: يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لاستخدام الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي.

هناك تأثير مباشر وايجابي لاستخدام الخدمات المالية على على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي، حيث بلغت قيمة **T** ٣.٥١٣ عند مستوى معنوية ٠.٠١

وهو ما يؤكد معنوية هذا التأثير، كما بلغت قيمة معامل الانحدار **0.328** وهذا يعني أن الزيادة في استخدام الخدمات المالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الارتباط في البعد الاقتصادي بمقدار ٠.٣٢٨ وحدة، وهو ما يدفعنا إلى قبول صحة الفرض الفرعي الثاني.

الفرض الفرعي الثالث: يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي.

وجود تأثير ذو دلاله احصائية ايجابي لجودة الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي، حيث بلغت قيمة ٤.١٨٩١ عند مستوى معنوية ٠.٠١ وهو ما يؤكد معنوية هذا التأثير، كما بلغت قيمة معامل الانحدار ٠.٤٢٣ وهذا يعني أن جودة الخدمات المالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الارتباط في البعد الاقتصادي بمقدار٠.٤٢٣ وحدة، وهو ما يدفعنا إلى قبول صحة الفرض الفرعي الثالث.

تعكس هذه النتائج للفروض الفرعية الثلاثة صحة الفرض الأول وهو ما يشير إلى تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي.

اختبار الفرض الرئيسى الثاني: يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي، ويتفرع منه الفروض الفرعية التالية:

- يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للوصول للخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي.
- يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لاستخدام الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي.
- يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي.

جدول (١٣): تحليل الانحدار المتعدد التأثير للشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي

ابعاد الشمول المالي (المتغيرات الفرعية المستقلة)	قيم معاملات الانحدار **B**	الخطأ المعيارى	اختبار المعنوية **T – test**	مستوى المعنوية لاختبار **T – test**
الثابت	**-1.072**	**0.206**	**-5.193**	**0.000**
الوصول للخدمات المالية (X_1)	**0.196**	**0.060**	**3.248**	**0.001**
استخدام الخدمات المالية (X_2)	**0.032**	**0.047**	**0.671**	**0.503**
جودة الخدمات المالية (X_3)	**0.508**	**0.050**	**10.098**	**0.000**
معامل الارتباط المتعدد **R**	**0.826**			
معامل التحديد للعلاقه R^2	**0.682**			
اختبار جودة النموذج **F**	قيمة (**F**) = ١٤٢.٤٥٠ ---- معنوية(**F**) = ٠.٠٠٠			
معادلة الانحدار المتعدد	$\gamma = -1.072 + 0.196x1 + 0.032x2 + 0.508x3$			

المتغير الفرعي التابع = التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي (٢Y)

يوضح الجدول(١٣) أن معامل الارتباط المتعدد **R** بلغ (٠.٨٢٦)، ومعامل التحديد **R** ^{2} بلغ (٠.٦٨٢)، بينما بلغت قيمة **F** (١٤٢.٤٥٠)، وهو ما يشير إلى النتائج التالية:

١- أن المتغيرات الفرعية للشمول المالي مجتمعة ترتبط معنوية بالتنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي ، وذلك بمعامل ارتباط متعدد إيجابي وقوي بلغ ٠.٨٢٦

٢- أن المتغيرات الفرعية للشمول المالي مجتمعة وفقا لمعامل التحديد **R**٢ تفسر ٠.٦٨٢ من التغير في التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي ، بينما النسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى.

٣- بلغت قيمة **F** ١٤٢.٤٥٠ وهي مرتفعة جدة ودالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠١ وهو ما يدل على جودة نموذج الانحدار، ويؤكد على معنوية تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي.

٤- اثبت نموذج الانحدار معنوية تأثير اثنين من المتغيرات الفرعية للشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي وهذه المتغيرات هي (الوصول للخدمات المالية، جودة الخدمات المالية) بينما لم تثبت معنوية تأثير المتغير الفرعي الثاني (استخدام الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي ، وفيما يلي بيان بنتائج الفروض الفرعية الثلاثة الخاصة بالفرض الرئيسي الثاني.

نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول: يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للوصول لاستخدام الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي.

هناك تأثير مباشر وايجابي لاستخدام الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي ، حيث بلغت قيمة **T 3.248** عند مستوى معنوية ٠.٠١ وهو ما يؤكد معنوية هذا التأثير، كما بلغت قيمة معامل الانحدار ٠.١٩٦ وهذا يعني أن زيادة القدرة على الوصول لاستخدام الخدمات المالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة ارتباط التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي ٠.١٩٦ وحدة، وهو ما يدفعنا إلى قبول صحة الفرض الفرعي الأول.

نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثاني: يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية استخدام الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي.

عدم معنوية تأثير استخدام الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي في البنوك حيث بلغت قيمة معامل الانحدار**032.** – كما بلغت قيمة **T** ٠.٦٧١ بمستوى معنوية ٠.٥٠٣ وهو مايؤكد عدم معنوية هذا التأثير، و يؤدي هذا إلى عدم قبول صحة الفرض الفرعي الثاني.

نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثالث: يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية جودة الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي

هناك تأثير مباشر وايجابي لجودة الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي ، حيث بلغت قيمة **T 10.098** عند مستوى معنوية 0.01 وهو ما يؤكد معنوية هذا التأثير، كما بلغت قيمة معامل الانحدار **0.508** وهذا يعني أن زيادة جودة الخدمات المالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة ارتباط التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي بمقدار **0.508** وحدة، وهو ما يدفعنا إلى قبول صحة الفرض الفرعي الثالث.

تعكس هذه النتائج للفروض الفرعية الثلاثة صحة الفرض الثانى في معظمة (يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي في البنوك) حيث ثبت صحة تأثير كل من الوصول للخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية)، بينما كان الجزء المرفوض من هذا الفرض هو المتعلق بمعنوية تأثير استخدام الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي.

اختبار الفرض الثالث: يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي.

ويتفرع منه الفروض الفرعية التالية:

- يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للوصول للخدمات المالية على على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي.
- يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية استخدام الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي.
- يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية جودة الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي.

جدول (١٤) تحليل الانحدار المتعدد التأثير للشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي

ابعاد الشمول المالي (المتغيرات الفرعية المستقلة)	قيم معاملات الانحدار B	الخطأ المعيارى	اختبار المعنوية T – test	مستوى المعنوية لاختبار T – test
الثابت	**-1.469**	**0.242**	**-6.083**	**0.000**
الوصول للخدمات المالية (X_1)	**0.719**	**0.071**	**10.185**	**0.000**
استخدام الخدمات المالية (X_2)	**0.205**	**0.055**	**3.720**	**0.000**
جودة الخدمات المالية (X_3)	**0.240**	**0.059**	**4.079**	**0.000**
معامل الارتباط المتعدد **R**	**0.796**			
معامل التحديد للعلاقه R^2	**0.634**			
اختبار جودة النموذج **F**	قيمة (**F**) =١١٥.١٩٥ ---- معنوية(**F**) = ٠.٠٠٠			
معادلة الانحدار المتعدد (النموذج المستخلص)	$\gamma = -1.469 + 0.719x1 + 0.205x2 + 0.240x3$			

المتغير الفرعي التابع = التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئى (Y3)

يوضح الجدول (١٤)أن معامل الارتباط المتعدد **R** بلغ (٠.٧٩٦)، ومعامل التحديد **R^2** بلغ (**0.634**)، بينما بلغت قيمة **F** (١١٥.١٩٥)، وهو ما يشير إلى النتائج التالية:

١- أن المتغيرات الفرعية للشمول المالي مجتمعة ترتبط معنوية بالتنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي ، وذلك بمعامل ارتباط متعدد إيجابي وقوي بلغ ٠.٧٩٦.

٢- أن المتغيرات الفرعية للشمول المالي مجتمعة وفقا لمعامل التحديد **R^2** تفسر ٠.٦٣٤ من التغير في التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي ، بينما النسبة المتبقية تفسرها عوامل أخرى.

٣- بلغت قيمة **F** ١١٥.١٩٥ وهي دالة احصائية عند مستوى معنوية ٠.٠١ وهو ما يدل على جودة نموذج الانحدار، ويؤكد على معنوية تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي.

٤- اثبت نموذج الانحدار معنوية تأثير جميع المتغيرات الفرعية للشمول المالي (الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية)

على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي عن البنوك وفيما يلي بيان بنتائج الفروض الفرعية الثلاثة الخاصة بالفرض الرئيسي الثالث.

نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول:

يوجد تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية للوصول للخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي.

هناك تأثير مباشر وايجابي للشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي ، حيث بلغت قيمة T١٠.١٨٥ عند مستوى معنوية ٠.٠١ وهو ما يؤكد معنوية هذا التأثير، كما بلغت قيمة معامل الانحدار ٠.٧١٩ وهذا يعني أن الوصول للخدمات المالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة ارتباط التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي بمقدار ٠.٧١٩ وحده ؛ وهو ما يدفعنا إلى قبول صحة الفرض الفرعي الأول

نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثاني: يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية استخدام الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي.

وجود تأثير ذو دلاله احصائية لاستخدام الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي ، حيث بلغت قيمة T٣.٧٢٠ عند مستوى معنوية ٠.٠١ وهو ما يؤكد معنوية هذا التأثير، كما بلغت قيمة معامل الانحدار ٠.٢٠٥ وهذا يعني أن الوصول للخدمات المالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة ارتباط التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي بمقدار ٠.٢٠٥ وحدة، وهو ما يدفعنا إلى قبول صحة الفرض الفرعي الثاني.

نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثالث: يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات المالية على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي

وجود تأثير ذو دلاله احصائية لجودة الخدمات المالية على على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي ، حيث بلغت قيمة T٤.٠٧٩ عند مستوى معنوية ٠.٠١ وهو ما يؤكد معنوية هذا التأثير، كما بلغت قيمة معامل الانحدار ٠.٢٤٠ وهذا يعني أن جودة الخدمات المالية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة ارتباط التنمية

المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي بمقدار ٠.٢٤٠ وحدة، وهو ما يدفعنا إلى قبول صحة الفرض الفرعي الثالث.

تعكس هذه النتائج للفروض الفرعية الثلاثة صحة الفرض الثالث كلية (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي) حيث ثبت صحة تأثير كل من الوصول للخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية، على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي عن البنوك.

جدول (١٥): ملخص نتائج اختبار الفروض

نوع الفرض	الفرض	النتيجه
الرئيس الاول	**وجود تأثير ذو دلالة للشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي ، ويتفرع منه الفروض الفرعية التالية :**	**ثبوت صحة الفرض**
الفرعى الاول	وجود تاثير ذو دلالة إحصائية الوصول للخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي	ثبوت صحة الفرض
الفرعى الثانى	وجود تأثير ذو دلالة إحصائية استخدام الخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي	ثبوت صحة الفرض
الفرعى الثالث	وجود تأثير ذو دلالة إحصائية جودة الخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي	ثبوت صحة الفرض
الرئيس الثانى	**وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي ، ويتفرع منه الفروض الفرعية التالية :**	**ثبوت صحة الفرض**
الفرعى الأول	وجود تاثير ذو دلالة إحصائية الوصول للخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي	ثبوت صحة الفرض
الفرعى الثانى	وجود تأثير ذو دلالة إحصائية استخدام الخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي	عدم ثبوت صحة الفرض
الفرعى الثالث	وجود تأثير ذو دلالة إحصائية جودة الخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي	ثبوت صحة الفرض
الرئيس الثالث	**وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي ، ويتفرع منه الفروض الفرعية التالية :**	**ثبوت صحة الفرض**
الفرعى الاول	وجود تاثير ذو دلالة إحصائية الوصول للخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي	ثبوت صحة الفرض
الفرعى الثانى	وجود تأثير ذو دلالة إحصائية استخدام الخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي	ثبوت صحه الفرض
الفرعى الثالث	وجود تأثير ذو دلالة إحصائية جودة الخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي	ثبوت صحة الفرض

٩- النتائج والتوصيات :

٩-١ نتائج البحث

تعتبر نتائج البحث حول تأثير الشمول المالي على التنمية المستدامة ذات أهمية كبيرة، حيث تعكس العلاقة المعقدة بين المتغيرات المستقلة (الشمول المالي) والمتغيرات التابعة (التنمية المستدامة). من خلال تحليل الفرضيات الإحصائية، يمكننا فهم كيف يؤثر الشمول المالي على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكيف يمكن أن تتضمن النتائج رؤى جديدة تتجاوز الدراسات السابقة.

الفرض الرئيسي الأول: يوجد تأثير معنوى ذو دلالة للشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي

أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن هناك تأثيرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية للشمول المالي على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي. حيث بينت القيم المحسوبة أن معامل التحديد R^2 بلغ ٠.٥٦٦، مما يشير إلى أن ٥٦.٦% من التغير في البعد الاقتصادي يمكن تفسيره من خلال متغيرات الشمول المالي.

-الفرض الفرعى الأول : يوجد تاثير ذو دلالة إحصائية الوصول للخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي

أظهرت نتائج **T-test** أن هناك تأثيرًا إيجابيًا ذو دلالة إحصائية، مما يدل على أن زيادة الوصول للخدمات المالية تؤدي إلى تحسين البعد الاقتصادي. تفسر هذه النتائج كيف يمكن أن يساعد الوصول إلى التمويل في تعزيز الأنشطة الاقتصادية للأفراد والشركات الصغيرة.

-الفرض الفرعى الثانى :يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية استخدام الخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي

وجد أيضًا تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية، مما يعكس أهمية استخدام الخدمات المالية في تحسين الأداء الاقتصادي. يشير ذلك إلى أن مجرد الحصول على خدمات مالية ليس كافيًا، بل يتطلب الأمر الاستخدام الفعلي لهذه الخدمات لتحقيق الفوائد الاقتصادية.

-الفرض الفرعى الثالث :يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية جودة الخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي

أظهرت النتائج تأثيرًا إيجابيًا ذو دلالة إحصائية، مما يدل على أن تحسين جودة الخدمات المالية يمكن أن يعزز التنمية المستدامة. التأكيد على جودة الخدمات المالية يعكس أهمية تقديم خدمات موثوقة وفعالة لتحقيق نتائج إيجابية.

ونجد ان نتيجة الفرض الرئيسى الأول وفروضه الفرعية تتفق مع دراسة (**Mercado,2021)** التى أشارت إلى ان الشمول المالى يساهم فى تقليل الفقر وعدم المساواة فى الدخل ،حيث تختلف تأثيراته طبقا لمستوى الدخل للدول. و دراسة (**Antonella,2021**) والتى اكدت على ان الشمول المالى يسهم بشكل كبير فى تعزيز النمو الأقتصادى ،وايضا دراسة (التونى،٢٠٢١) التى خلصت إلى ان الشمول المالى يوثر بشكل كبير على التنمية المستدامةبابعادها (البعد الاجتماعى-الاقتصادى-البيئى).

يؤثر الشمول المالي بشكل كبير على التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، مما يعزز النمو ويقلل الفقر ويعزز العدالة الاجتماعية. إنه يحشد المدخرات للاستثمار، ويدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة**(SMEs)** ، ويحسن استقرار الاقتصاد الكلي، كما يتضح من الدراسات عبر مناطق مختلفة، بما في ذلك الهند وأفريقيا جنوب الصحراء **(Minz et al., 2024) (AUTHOR_ID, 2024) (Khan et al., 2024).**على سبيل المثال، في الهند، أثر وجود أجهزة الصراف الآلي ونسب إيداع القروض المواتية بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، بينما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ارتبط الشمول المالي بالحد من الفقر والتقدم الاقتصادي العادل **(Gaur & Mishra, 2024) (Khan et al., 2024).**علاوة على ذلك، أظهرت بلدان جنوب آسيا الناشئة أن استراتيجية الشمول المالي الشاملة يمكن أن تعزز التنمية الاقتصادية من خلال معالجة عدم المساواة في الدخل وتعزيز مؤشرات التنمية البشرية **(Debnath et al., 2024).**بشكل عام، تؤكد الأدلة على ضرورة قيام صانعي السياسات بإعطاء الأولوية

للشمول المالي كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وأهداف التنمية.**(AUTHOR_ID, 2024) (Khan et al., 2024)**

الفرض الرئيسي الثاني: يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للشمول المالي إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي

تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين الشمول المالي والتنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي. يظهر معامل الارتباط المتعدد **R** أنه بلغ ٠.٨٢٦، مما يشير إلى ارتباط قوي بين المتغيرات.

الفرض الفرعى الأول: يوجد تاثير معنوى ذو دلالة إحصائية الوصول للخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي

أظهرت النتائج تأثيرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية، مما يعني أن تحسين الوصول للخدمات المالية يمكن أن يسهم في تعزيز النتائج الاجتماعية، مثل تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية.

الفرض الفرعى الثانى: يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية استخدام الخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي

أشارت النتائج إلى عدم معنوية التأثير ، مما يشير إلى أن تحسين جودة الخدمات المالية لا يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية عبر توفير خدمات مناسبة لجميع فئات المجتمع.

الفرض الفرعى الثالث: يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد الاجتماعي

أشارت النتائج كانت النتائج المتعلقة بجودة الخدمات المالية إيجابية، مما يشير إلى أن تحسين جودة الخدمات المالية يمكن أن يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية عبر توفير خدمات مناسبة لجميع فئات المجتمع.

نجد ان هذه النتيجة تتفق مع دراسة (**Komonson,2020**) والتى أشارت إلى وجود تأثير للشمول المالى على الفقر والهشاشة فى الأسر بغانا ، وأيضا دراسة (**Omar,2020**)التى خلصت إلى وجود تاثير للشمول المالى على تحقيق التنمية

الأقتصادية والأجتماعية.أيضا اكدت دراسة (**Ngozi et al.(2024** على ان الشمول المالى يعزز التنمية الاجتماعية من خلال تعبئة المدخرات للاستثمارات، وخلق فرص العمل، والحد من عدم المساواة في الدخل، مما يساهم في نهاية المطاف في مجتمعات أكثر شمولاً واستدامة. طبقا ل **(Thomas and Bella, 2024)** يعزز الشمول المالي بشكل كبير التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تحسين التعليم وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الاستخدام المصرفي المنتظم مما يشجع المدخرات والاستثمارات وريادة الأعمال بين المجتمعات المهمشة.

الفرض الرئيسي الثالث: يوجد تأثير معنوى ذو دلالة إحصائية للشمول المالي إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي

الفرض الفرعى الأول :يوجد تاثير ذو دلالة إحصائية الوصول للخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي

الفرض الفرعى الثانى :يوجود تأثير ذو دلالة إحصائية استخدام الخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي

الفرض الفرعى الثالث :يوجود تأثير ذو دلالة إحصائية جودة الخدمات المالية إيجابى على التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي

بينت النتائج وجود تأثير إيجابي بين الشمول المالي والتنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البيئي، مما يعكس أهمية الشمول المالي في دعم المبادرات البيئية. على الرغم من أن النتائج لم تكن بنفس القوة مثل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن تحسين الوصول للخدمات المالية يمكن أن يدعم المشاريع البيئية والمبادرات المستدامة.ونجد ان هذه النتيجة تتفق مع دراسة **Zhao &Guan (2024)** التى أشارت إلى وثر الشمول المالي بشكل كبير على الاستدامة البيئية من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية التي تعزز التنمية الاقتصادية مع التخفيف من التدهور البيئي. تشير الدراسات إلى أن الشمول المالي يمكن أن يقلل من انبعاثات الكربون ويعزز جودة البيئة، لا سيما عندما يتماشى مع مبادرات الطاقة المتجددة والتقدم التكنولوجي .**(Guan & Zhao, 2024) (Faheem et al., 2023)**على سبيل

المثال، في سياق دول البريك، وجد أن الشمول المالي يساهم بشكل إيجابي في التنمية المستدامة من خلال التخفيف من حدة الفقر ودعم اعتماد الطاقة المتجددة **(Guan & Zhao, 2024).** بالإضافة إلى ذلك، كشفت الأبحاث في البلدان الآسيوية عن علاقة معقدة حيث يكون للشمول المالي تأثير إيجابي طويل المدى على انبعاثات الكربون، مما يشير إلى أن آثاره تختلف بين الاقتصادات المتقدمة والنامية **(Hussain et al., 2023).** علاوة على ذلك، يُظهر تطوير الشمول المالي علاقة غير خطية بجودة البيئة، مما يشير إلى أن فوائده تكون أكثر وضوحًا في مستويات معينة من التنمية **(Wang et al., 2022).** وبوجه عام، تؤكد هذه النتائج ضرورة وجود سياسات تدمج الشمول المالي مع الاستراتيجيات البيئية لتعزيز التنمية المستدامة

ونرى ان هذه النتائج تؤكد على نتائج مبادرات وانشطة الشمول المالى فى مصر طبقا لأخر أحصائيات البنك المركزى يونيو ٢٠٢٤ ارتفعت نسبة الشمول المالي من المواطنين المؤهلين لفتح حسابات إلى ٧١.٥% بنهاية يونيو ٢٠٢٤، مقابل ٧٠.٧% في ديسمبر.

ارتفع عدد المؤهلين لامتلاك حسابات معاملات مالية، سواء في البنوك، أو البريد المصري، أو محافظ الهاتف المحمول، أو البطاقات مسبقة الدفع، إلى ٤٨.١ مليون مواطن من إجمالي ٦٧.٣ مليون، في الفئة العمرية ١٦ سنة فأكثر.

أظهرت المؤشرات، زيادة عدد السيدات اللاتي يمتلكن حساب معاملات مالية إلى ٢٠.٨ مليون سيدة، بنسبة ٦٣.٤% في يونيو ٢٠٢٤، مقارنة بنحو ٦٢.٧% في ديسمبر ٢٠٢٣.

على صعيد الشمول المالي للشباب في الفئة العمرية بين ١٦ إلى ٣٥ سنة، ارتفعت النسبة إلى ٥١.٧% في يونيو ٢٠٢٤، مقارنة بنحو ٥١.٥% في ديسمبر ٢٠٢٣، حيث بلغ عددهم ١٩.٢ مليون شاب، من إجمالي ٣٧.١ مليون.

جدير بالذكر أن معدلات الشمول المالي في مصر ارتفعت خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى يونيو ٢٠٢٤ بنسبة ١٨١%، مما يعكس زيادة استفادة المواطنين من الخدمات المالية..

٩-٢ مساهمة البحث:

٩-٢-١المساهمة العلمية: تعتبر هذه الدراسة إضافة للدراسات العربية التى تعمل على محاولة فهم أثر الشمول المالى على التنمية المستدامة ،حيث وجد الباحث وجد قلة فى الدراسات السابقة الذى تناولت اثر الشمول المالى على التنمية المستدامة بجوانبها (الاقتصادى-الاجتماعى-البيئى) حيث اغلب الدراسات العربية والاجنبية ركزت على الجانب الاقتصادى ،لذا تعتبر هذه الدراسة اضافة لقاعدة ابحاث الشمول المالى من خلال تقصى اثرها على ابعاد التنمية المستدامة بجمهورية مصر العربية .

٥-٣-٢ المساهمة العملية: قامت الدراسة بالخروج بتوصيات سوف تساعد متخذى القرار فى القطاع المصرفى على فهم تحديات ومعوقات الشمول المالى فى جمهورية مصر العربية ،وكيفية حلها من خلال الخروج بتوصيات عمليات تدعم الشمول المالى.مما بدوره ينعكس على دعم اهداف الاستدامة التنظيمية رؤية مصر ٢٠٣٠.

٩-٣ التوصيات:

استنادًا إلى نتائج الدراسة حول تأثير الشمول المالي على أهداف التنمية المستدامة ((**SDGs**، يمكن تقديم العديد من التوصيات لتعزيز الشمول المالي وتأثيره على تحقيق هذه الأهداف:

- تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية: ينبغي للحكومات وصانعي السياسات العمل من أجل تهيئة بيئة تكون فيها الخدمات المالية في متناول الجميع، ولا سيما الفئات المهمشة. ويشمل ذلك تطوير البنية التحتية التي تدعم الخدمات المصرفية الرقمية والخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، والتي يمكن أن تصل إلى المناطق النائية.
- زيادة الوعي والتعليم: يجب تنفيذ برامج محو الأمية المالية لتثقيف الأفراد حول فوائد الشمول المالي. يمكن أن يساعد ذلك الناس على فهم كيفية استخدام

الخدمات المالية بفعالية، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم الجيد (الهدف ٤) والنمو الاقتصادي (الهدف ٨)

- دعم مبادرات المساواة بين الجنسين: ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الشمول المالي بين النساء، حيث ثبت أن له تأثيرا كبيرا على المساواة بين الجنسين (الهدف ٥). يمكن أن تشمل المبادرات منتجات مالية مصممة خصيصًا للنساء ودعم رائدات الأعمال .
- تشجيع الممارسات المستدامة : ينبغي تشجيع المؤسسات المالية على تقديم منتجات تعزز الطاقة المتجددة (الهدف ٧) والعمل المناخي (الهدف ١٣). يمكن أن يشمل ذلك تقديم قروض لمشاريع مستدامة أو استثمارات في التقنيات الخضراء .
- تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة: التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ضروري لإنشاء استراتيجيات شاملة للإدماج المالي. يمكن أن يساعد ذلك في معالجة الثغرات في البحث والممارسة، لا سيما في مجالات مثل الصحة والقضاء على الجوع (الهدفان ٢ و ٣) .
- مراقبة وتقييم التقدم: وضع مقاييس لرصد تأثير الشمول المالي على أهداف التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية. ويمكن أن تساعد التقييمات المنتظمة في تحديد الاستراتيجيات الناجحة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين، وضمان مواءمة الجهود مع الأهداف الشاملة للقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة (الهدفان ١ و١٠)

٩-٤ الصعوبات التى واجهت البحث و اتجاهات البحوث المستقبلية :

كمثل أى دراسة يوجد لديها صعوبات ومن أهم الصعوبات التى واجهت الدراسة :

- تم تطبيق الدراسة على العاملين بالبنك فى جميع المستويات الإدارية ولم يتم إدراج رأى العملاء الذى يتعاملون مع البنوك.
- صغر حجم عينة الدراسة مما يؤثر على تعميم وشمولية النتائج.

لذا يجب على الباحثين عند اجراء دراسات مستقبلية :

- إعادة قياس النموذج من وجهة نظر العملاء
- تطبيق الدراسة على عينة أكبر
- قياس اثر الشمول المالى على جميع ابعاد التنمية المستدامة وليس التركيز على بعد واحد فقط

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربى:

أبو كريمة، رشدي إبراهيم السيد. (٢٠٢٤). أثر الشمول المالي في الحد من ظاهرة الفقر في مصر .مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مج٦٦، ع٢ ، ٥٥٩ .626 - مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1501565

إسماعيل، السيد أحمد صادق. (٢٠٢٣). أثر الشمول المالي على الفقر في مصر خلال الفترة "٢٠٠٥-٢٠١٩ ."*المجلة العلمية للبحوث التجارية، س١٠، ع٢* ، ٥٧٩ .604 - مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1383011

التونى، شريهان مصطفى التونى. (٢٠٢١). اساسيات بناء منظمة الشمول المالي ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة .*مجلة البحوث المالية والتجارية* :doi .217-237 ,(4)*22* , 10.21608/jsst.2021.90185.1312

الجمل، هشام مصطفى محمد سالم. (٢٠٢٢). الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر .*مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، ع٣٧، ج٣* ، ٣٩٦ .503 - مسترجع منhttp://search.mandumah.com/Record/1350870

حرجان، سنان ، عبدالرزاق، مصطفى ، الدهيدحاوي، حيدر ، جياد، عدنان،(٢٠٢١). دعم عمليات التنمية المستدامة وقياس تأثير الشمول المالي عليها. مجلة جامعة جيهان - أربيل للعلوم الإنسانية والاجتماعية. ٥. ٦٠-٦٨. .10.24086/cuejhss.v5n2y2021.pp60-68

حسين، كمال الدين حسين محمد. "الشمول المالي في مصر ودوره في تحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠." مجلة مصر المعاصرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع مج١١٤، ع٥٤٩ (٢٠٢٣): ٢٠٣ - ٢٩٧. مسترجع من http://demo.mandumah.com/Record/1378625

دبوش، عبدالقادر، و نورة بيري. "دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة قياسية للفترة ٢٠١١-٢٠٢١ ".*مجلة اقتصاد المال والأعمال: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي* مج٨، ع١ (٢٠٢٣): ١٥٧ - ١٧٤. مسترجع من http://demo.mandumah.com/Record/1372467

عبدالقادر، فاطمة سيد. (٢٠٢٢). الشمول المالي وتأثيره في الحد من الفقر .*المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، ع٤ ، ٤٥٧ - 501. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1372960

علي، أحمد علي حسن. (٢٠٢٢). أثر الشمول المالي على الفقر في كينيا منذ عام ٢٠٠٥ .*مجلة الدراسات الافريقية*، مج٤٤، ع٢ ، ٢٦٥ - 289. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1301028

الغايش، علياء محمد عبدالجليل. (٢٠٢٢). دور الشمول المالي والتكنولوجيا المصرفية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية وتطبيقية على مصر .*حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية*، ع٣٨، ج٦ ، ٧٣ - 133. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1353143

محمد، الاء فارس نمر، و الطالب، غسان سالم صالح .(2021) .*أثر الشمول المالي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة: دراسة حالة المصارف الإسلامية الأردنية*)رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1216749

محمد،أحمد،(٢٠١٩)،نحو إستراتيجية وطنية للشمول المالى فى مصر وأثرها على عملية التنمية المستدامة دراسة نظرية تحليلية المؤتمر العلمى الثالث لكلية التجارة - جامعة طنطا " التنمية المستدامة والشمول المالى - الرؤى والآثار والتداعيات" فى ١٥ إبريل ٢٠١٩. المجلة العملية التجارة والتمويل. ٣٩. ٩٣-١٢٤.

ثانيا :المراجع الأجنبية:

Abdelkader, F.S. (2022) Financial inclusion and its impact on poverty reduction. *Scientific* Journal of Economics and Trade, pp. 457–501. Retrieved from search.mandumah.com/Record/1372960.(in Arabic)

Acosta, L. A., Maharjan, P., Peyriere, H. M., & Mamiit, R. J. (2020). Natural capital protection indicators: Measuring performance in achieving

the Sustainable Development Goals for green growth transition. *Environmental and Sustainability Indicators*, *8*, 100069.

Al-Ghaish, A.M. (2022) Abdel-Jalil. *The Role of Financial Inclusion and Banking Technology in Achieving Sustainable Development: An Analytical and Applied Study on Egypt*. Annals of the Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Alexandria, Vol. 6, pp. 73–133. Retrieved from search.mandumah.com/Record/1353143. (in Arabic)

Ali, A.A.H. (2022) The impact of financial inclusion on poverty in Kenya since 2005. *Journal of African Studies*, 44, 265–289. Retrieved from search.mandumah.com/Record/1301028. (in Arabic)

Al-Jamal, H.M.M. (2022) Salem. *Financial Inclusion and Achieving Sustainable Development Goals with Reference to the Status of Financial Inclusion in Egypt*. Journal of the Faculty of Sharia and Law, Tanta, Vol. 3, pp. 396–503. Retrieved from search.mandumah.com/Record/1350870. (in Arabic)

Biermann, F. (2020). Prisoner's Dilemma Situations in Sustainable Development. *Peace, Justice and Strong Institutions*, 1-12.

Bosselmann, K. (2020). Sustainable Development Law. In *Routledge Handbook of International Environmental Law* (pp. 30-42). Routledge.

Breitmeyer, R. J., Benson, C. H., & Edil, T. B. (2020). Effect of changing unit weight and decomposition on unsaturated hydraulics of municipal solid waste in bioreactor landfills. *Journal of Geotechnical and Geoenvironmental Engineering*, *146*(5), 04020021.

Chen, W., & Yuan, X. (2021). Financial inclusion in China: an overview. *Frontiers of Business Research in China*, *15*, 1-21.

Chitimira, H., & Warikandwa, T. V. (2023). Financial inclusion as an enabler of United Nations sustainable development goals in the twenty-first century: An introduction. In *Financial inclusion and digital transformation regulatory practices in selected SADC countries: South Africa, Namibia,*

Botswana and Zimbabwe (pp. 1-22). Cham: Springer International Publishing.

Clarke Sr, G. (2024). *The Value of Money-Breaking Barriers: Strengthening Financial Literacy in Men of Color Through Church-Centric Initiatives* (Doctoral dissertation, Virginia Union University).

Dabush, A. & Berry, N. (2023) The role of financial inclusion in achieving the sustainable development goals: An econometric study for the period 2011–2021. *Journal of Finance and Business Economics*, 8, 157–174. Retrieved from demo.mandumah.com/Record/1372467. (in Arabic)

Grigg, N. P., Goodyer, J. E., & Frater, T. G. (2020). Sustaining lean in SMEs: key findings from a 10-year study involving New Zealand manufacturers. *Total Quality Management & Business Excellence*, *31*(5-6), 609-622.

Harjan, S.A., Abdulrida, M.S., Alduhaidahawi, H.M.K. & Jiyad, A.A. (2021) Supporting sustainable development processes and measuring the impact of financial inclusion on them. *Cihan University-Erbil Journal of Humanities and Social Sciences*, 5, 60–68. DOI: 10.24086/cuejhss.v5n2y2021.pp60-68. (in Arabic)

Hussein, K.A.D.H. (2023) Muhammad. "Financial Inclusion in Egypt and its Role in Achieving the Goals of the Sustainable Development Strategy: Egypt Vision 2030." Contemporary Egypt Journal: Egyptian Society for Political Economy, Statistics and Legislation Vol., 114, 203–297. Retrieved from demo.mandumah.com/Record/1378625. (in Arabic)

Ismail, E.S.A. (2023). The Impact of Financial Inclusion on Poverty in Egypt during the Period "2005-2019". Scientific Sadek. *Journal of Business Research*, 10, 579–604. Retrieved from search.mandumah.com/Record/1383011. (in Arabic)

Karima, A. & El Sayed, R.I. (2024) The impact of financial inclusion on reducing poverty in Egypt. *Journal of Legal and Economic Sciences*, 66,

559–626. Retrieved from search.mandumah.com/Record/1501565. (in Arabic)

Lee, C. C., Wang, C. W., & Ho, S. J. (2022). Financial aid and financial inclusion: Does risk uncertainty matter?. *Pacific-Basin Finance Journal*, *71*, 101700.

Mohamed, A. (2019) Towards a national strategy for financial inclusion in Egypt and its impact on the sustainable development process, A theoretical and analytical study, the. *Practical Journal of Trade and Finance* Third Scientific Conference of the Faculty of Commerce – Tanta University 'Sustainable Development and Financial Inclusion – Visions, Effects and Implications' on April 15, Vol. 39, pp. 93–124. (in Arabic)

Mohamed, A.F.N. & Al-Talib, G.S.S. (2021). *The Impact of Financial Inclusion on Achieving the Dimensions of Sustainable Development: A Case Study of Jordanian Islamic Banks* [Master's Thesis]. World Islamic Sciences and Education University: Amman. Retrieved from search.mandumah.com/Record/1216749. (in Arabic)

Ozili, P. K. (2021, October). Financial inclusion research around the world: A review. In *Forum for social economics* (Vol. 50, No. 4, pp. 457-479). Routledge.

Roa, L., Rodríguez-Rey, A., Correa-Bahnsen, A., & Arboleda, C. V. (2022). Supporting financial inclusion with graph machine learning and super-app alternative data. In *Intelligent Systems and Applications: Proceedings of the 2021 Intelligent Systems Conference (IntelliSys) Volume 2* (pp. 216-230). Springer International Publishing.

Thomas, H., & Hedrick-Wong, Y. (2019). How digital finance and fintech can improve financial inclusion. In *Inclusive Growth: The Global Challenges of Social Inequality and Financial Inclusion* (pp. 27-41). Emerald Publishing Limited.

Touni, E. & El Touni, S.M. (2021) Basics of building a financial inclusion organization and its role in achieving sustainable development. *Journal of Financial and Business Research*, 22, 217–237. DOI: 10.21608/jsst.2021.90185.1312. (in Arabic)

Williams, K. (2024). Foreign Banks, Asymmetric Information and Financial Inclusion in Emerging and Developing Countries. *Emerging Markets Finance and Trade*, 1-15.

Xu, Z., Chau, S. N., Chen, X., Zhang, J., Li, Y., Dietz, T., ... & Liu, J. (2020). Assessing progress towards sustainable development over space and time. *Nature*, *577*(7788), 74-78.

Yoshino, N. and Morgan, P.J., 2018. FINANCIAL INCLUSION, FINANCIAL STABILITY AND INCOME INEQUALITY: INTRODUCTION. *Singapore Economic Review*, *63*(1).